عنوان المخطوط : شرح تلخيص المفتاح (المطول)، لجلال الدين القزويني.

اسم المؤلف : التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، ت ٧٩٣هـ.

أوله : «الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان ... قال المص بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله ...»

آخره : «... قوله يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم من الأصول المذكورة في الفنون الثلاثة ... هذا آخر ما أردنا جمعه من الفوائد ...»

نوع الخط : نسخ اسم الناسخ : مصطفى بن يحيى تاريخ النسخ : ٨٤٠هـ

عدد الأوراق : ٢٠٢ ق المسطرة : ٢٥ المقاس : ٢٦×١٧سم

وصف النسخة : بأوله فهرس للمحتوى في ٤ ورقات، مكتوبة بالمداد الأسود وبعض العناوين بالحمرة، أول ست ورقات بخط مغاير لخط النسخ، بها مشها تعليقات

المراجع : الغلاف جلد وعليه زخرفة وخطوط مذهبة، بها آثار بقع وثقوب

الرقم والفن

م

[illegible] ٤	[illegible] ٥	[illegible] ٥	[illegible] ٣
[illegible] ٣	[illegible] ٨	[illegible] ١٠	[illegible] ١١
[illegible] ٦١	[illegible] ٣١	[illegible] ٥١	[illegible] ٧١
[illegible] ١٠٦	[illegible] ٦٦	[illegible] ٥٦	[illegible] ٣٦
[illegible]	[illegible] ٤٢	[illegible] ٢٢	[illegible] ٢٦
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

تعريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى الهمنا حقايق المعانى ودقايق البيان وخصصنا ببدايع الاياوى
وروايع الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد
برأفته فراق الانام فى طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير
من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة
وعلى اله واصحابه الذين بهم تلألاء غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دلجى
الباطل ولمع نور اليقين **وبعد** فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها فى استيجاب
التعظيم هو التحلى بحقايق العلوم والمعارف والتصدى للاحاطة بما فى
الصناعات من النكت واللطايف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران
فانه كشاف عن حقايق التنزيل رائق مفتاح لدقايق التاويل فايق تبيان
لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز واثار الفصاحة
تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومغضله تقريب للغوص على فرايد مجمله
ومفصله قواعده كافية فى ضوء المصباح الى انوار التاويل موارده شافية عن
التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به ظهر لباب اثار تراكيبه وضنى ومنه عذب
عباب بحار اساليبه وصفا لايدرك الواصف المطرى خصايصه وان يكن
سابقا فى كل ما وصفا ثم انه قد وقع فى ايدى جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا
يتعاطونه من غير توثيق وتشديد يحومون فى تحرير مقاصده حول القيل والقال
ويفتقدون من تقرير لطايفه على ذكر المقام والحال لا تخرج عن ربقة التقليد اعناقهم

حتى

حتى يثبت فى رياض التحقيق احداقهم ولايرتفع غشاوة التعصب عن بصايرهم حتى ينطبع
دقايق التعقل فى ضمايرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف
عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشان او التفطن للمحة الخفية
المكان وانى بعد ماقضيت من بعض الفنون وطرى واجلت فى مستودعات
اسراره قداح نظرى بعثنى صدق الهمة فى الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف
باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل
ومخيم ارباب الفضايل صرف الله عنها بوايق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان
فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتلاذ الاناسى
من عيون اللطايف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقايق علم
البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق فى مضمارة واباحث
الحذاق الذين غاصوا عن غرار الفرايد فى بحاره وكثيرا ما كان يخالج قلبى
ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام
قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد
الرحمن الخطيب القزوينى بجامع دمشق افاض الله عليه شابيب الغفران
واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر مختار اصول هذا
الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوايده محتويا على حقايق هى لباب اراء المتقدمين
منطويا على دقايق هى نتايج افكار المتأخرين مائلا عن غايت الاطناب ونهاية
الايجاز لا يجاء عليه خابل السحر ودلائل الاعجاز ففى كل لفظ منه روض من المنى وفى كل
سطر منه عقد من الدر وكان يعوقنى عن ذلك انى فى زمان ارى العلم قد عطلت
مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت
اطلاله ومعالمه حتى اشفت شموس الفضل على الأفول واستوطن الافاضل زوايا
الخمول يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضائل ويتأسفون من انعكاس

احوال الاذكياء والافاضل وهكذى يذهب الزمان على العبر ويفنى العلم فيه
ويندرس الاثر لكن لما رايت توفّر رغباب المحصّلين على تعلّم هذا الكتاب
وتحصيله وامتدا داعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا
توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويّات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح
يكشف عن وجوه خرايده الاستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهمون
من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد
تصدّوا السلوك طريقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء
السّبيل اختلست فى اثناء التحصيل فرصًا مع ما تجرع من الزمان
غُصَصًا وطفقت اقتحم موارد السّهر غايصا فى لجج الافكار والتقط
فرايد الفكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد فى مراجعة الفضلاء المشار اليهم
بالبنان وممارست الكتب المصنفة فى فن البيان لاسيما دلايل الاعجاز واسرار
البلاغة فلقد تناهيت فى تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب
ما يذلل صعاب عويصاته الآبية ويسهل طريق الوصول الى ذخاير كنوزه المخفيّة
واودعته فرايد نفيسة وُشِحَتْ بها كتب القدماء وفوايد شريفة سمحت الذى بها
اذان الاذكياء وغرايب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطايف فقر اتخذتها من
عين التحقيق وتمسكت فى دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت فى ردّ ما
اورد عليه من مذهب البغى والاعتساف واشرت الى حلّ اكثر غوامض
المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة فى
شرح المفتاح واومأت الى مواضع زلّت فيها اقدام الاخذين فى هذه الصناعة
واغمضت عمّا وقع لبعض متعاطى هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت
التأسى بجماعة حظروا تحقيق الواجبات وما فرضت على نفسى سنّتهم فى تطويل
الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحايف بتلك اللطايف رمانى الدهر
بالارزاء حتى فوادى فى غشاءٍ من نبال فصرت اذا اصابتنى سهامٌ تكسّرت النصال
على النّصال وذلك من توارد الاخبار بتفاقم المصايب فى العشاير والاخوان عند
تلاطم امواج الفِتَن فى بلاد خراسان لاسيما ديارها محلّ الشباب تميمى واول ارضٍ مسّ

جلدى ترابها فلقد جرّ والدهر على اهاليها سيف العدوان وابا د من كان فيها من السكّان
ولم يدرع من اوطانها الا دمنة لم تكلم من امّ اوفى ولم يبق من حذبها الآ قوم بلدح
عجفى كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم بمكة سامر فطرحت
الاوراق فى زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بينى وبينها حجابا
مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اسا
اصرّ على اسائة وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاءنى فرط الملال وضيق البال
الى ان تلفظنى ارض الى ارض ويجرّنى رفع الى خفض حتى انخت بحروسة هراة حماها
الله عن الافات ففتح الله منها عينى على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم
لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان والامن والامن فشاهدت ان قد
سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظلّ ظلّ الملك ممدودا
ولواء الشرع بالعزّ معقودا وعاد عود الاسلام روايه وآض روض الفضل الى مائه ونظم
شمل الخلايق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال
العدل والاحسان وارتبعوا فى رياض الامن والامان وكل ذلك بيمن دولة
سلطان الاسلام ظلّ الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله فى العالم
حامى حافظ بلاد اهل الايمان ماحى اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة
القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور
والاعتساف والى لواء الولاية فى الافاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد
فى نصب سرادق الامن والامان المتمثل بنص انّ الله يأمر بالعدل والاحسان الخالص
طويّته فى اعلاء كلمة الله الصّادق نيّته فى احياء سنة رسول الله خليفة ملك
الافاق سطوته والحق كان مداه اية سلكا نجوم بدور حول ذراه العالمون كما ترى الحجيج ببيت
الله معتزكا بجى سيم رضى منه الزمان وكم مكافح بلظى من سخطه هلكا اطار صاعقة من
نصل فيها السماك لواء الشرع قد سمكا وصادف الرشد منها كل معتسف قد كان
فى ظلمات الغىّ منهمكا فالدّين صار قرّ العين مبتسما والملك اقبل بالاقبال ممتسكا
علا فاصبح يدعوه الورى ملكا وربما فتحوا عينا غدا ملكا وهو السلطان الغازى
المجاهد فى سبيل الله معزّ الحق فى الدنيا والدّين غياث الاسلام ومغيث المسلمين

ابو الحسين محمد كرت لازالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات
مورقة بسحايب رأفته فهو الذى صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيّد
بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحايب الافضال
والانعام وخصّ من بينهم العالمين بمزيد الاقبال والاكرام اقامت فى الرّقاب
له ايادى هى الاطواق والناس الحمام فقرأت الحمد لله الذى اذهب عنّا الحزن
ووسمت بنيان الاجنة والوطن وصِرت بعيم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين
عنايته ملحوظا محـ[ـفو]ظا فشدّ ذلك عضدى وبَرّ من عطفى ثم هدانى الله سبحانه
وتع سواء الطريق وافا[ض] على سجال التوفيق حتىّ رجعت الى ما جمعت وشمّرت
الذيل لتصحيحه وترتيبه وا[ستـ]نهضت الرَجْلَ والخيل فى تنقيحه وتهذيبه واضفت
اليه ما سَنح بَه فى اثناء ذلك الفكر الفاتر وسَنَحَ بعون الله النظر القاصر فجاء
بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوايد وبحرًا مشحونا بنفايس الفرايد
فجعلته تحفة بحضرة العلية وخذمة لسدّته السنية لازالت ملجاءً فى لطوايف
الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا الاسلام بالنبىّ واله
عليهم السلام والمرجو من خلانى وخلص اخوانى ان يشيّعونى بصالح
الدّعاء ويشكرونى الى ما عانيت فى هذا التاليف من الكدّ والعناء والى
الله اتضرع فى ان ينفع به المحصلين الّذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد
ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين
وهذا لعمرى موصوف عزيز المرام قليل الوجود فى هذه الايام فلقد غلب
على الطّباع اللّدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن فاتنى
من النّاس الثناء الجميل فى العاجل فحسبى ما ارجو من الثواب الجزيل فى
الاجل وما توفيقى الّا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصـ بسم الله الرحمن
الرّحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى
اداءً لحق شئ ممّا يجب عليه من شكر نعمائه التى تاليف هذا المختصر اثر
من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضايل امّ

بالفواضل

بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكراً باللسان
او اعتقاداً او محبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان
وحده ومتعلقه يعمّ النعمة وغيرها ومورد الشكر يعمّ اللسان وغيره ومتعلقه
يكون النعمة وحدها فالحمد اعمّ باعتبار المتعلق واخصّ باعتبار المورد والشكر
بالعكس ههنا تحقق تصادقهما فى اثناء باللسان فى مقابلة الاحسان وتفارقهما
فى صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على
الثناء بالجنان فى مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق
بجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق ونحوهما مما يوهم باختصاص استحقاقه
الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق
الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدّم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام
به وان كان ذكر الله اهمّ فى نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرّح
بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد له وانه به حقيق وبهذا يظهر
انّ ما ذهب اليه من ان اللام فى الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق
ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيّا على ان افعال العباد عندهم
ليست مخلوقة لله فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من
المصادر السادّة مسدّ الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على
الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب
منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام
عليك وح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان
كونه للجنس مبنيّ على انه المتبادر الى الفهم الشايع فى الاستعمال لا سيّما فى المصادر
وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف و
الاسم لا يدلّ الا على مسمّاه فاذن لا يكون ثمه استغراق وما فى على ما انعم
مصدرية لا موصولة امّا لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير اى انعم به
مع تعذره فى المعطوف عليه اعنى علّم لكونه مالم تعلم مفعوله ومن زعم انّ التقدير

وعلى ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتداء محذوف
او نصب بتقدير اعنى فقد تعف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذى
هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم
به لقصور العبارة عن الاحاطة به علم ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ
دون شئ وليذهب نفس السامع مع كل مذهب ممكن ثم انه صرح
ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه فى بقاء النوع بيانه ان الانسان
مدنى بالطبع اى يحتاج فى تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بنى
نوعه يتعاونون ويتشاركون فى تحصيل الغداء واللباس والمسكن
وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد صاحبه ما فى ضميره
والاشارة لا تفى بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفى الكتابة مشقة
فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما فى
الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق
الجميع عليه لان كل واحد يشتهى ما يحتاج اليه ويغضب على
من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول
الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهى علم الشرايع ولا
بد لها من واضع يقررها على ما ينبغى مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم
الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهى انما يتقرر بايات تدل على ان
شريعة من عند ربه وهى المعجزات واعلى معجزات نبينا هو القران الفارق
بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة
الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه فى قوله تعا
خلق الانسان علمه البيان ومن فى من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم
عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب
دعاء للشارع المقنن للقوانين وافضل من اوتى الحكمة اشارة الى القوانين
لان الحكمة هى علم الشرايع على ما فسر فى الكشاف ولفظ اوتى تنبيه على انه
من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله

وفصل

وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لانّ الفصل التميز ويقال للكلام
بين الشيئين ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب
البيّن من الكلام الملخص الذى يتبيّنه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى
فاصل اى الفاصل من الخطاب الذى يفصل بين الحق والباطل والصواب
والخطاب ثم دعا لمن عاون الشارع فى تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد
بقوله وعلى اله اصله اهل بدليل اهيل خصّ استعماله فى الاشراف ومن له خطر
وعن الكسائى سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاظهار جمع
طاهر كصاحب واصحاب وصحابة الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد
اصله مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة امّا موقع اسم هو
المبتداء وفعل الشرط وتضمنت معناهما فلتضمّنها معنى الشرط لزمتها الفاء
اللازم للشرط غالبا فلتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم
للمبتداء قضاء بحق ماكان وابقاء له بقدر الامكان وسيجئ لهذا
زيادة تحقيق فى احوال متعلقات الفعل فلمّا كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل
استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع غيره و
انما يكون مثل لو فتوهّم منه بعضهم انه حرف شرط كلَوْ الّا انّ لو لانتفاء الثانى
لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول والوجه ما تقدّم علم البلاغة
هو المعانى والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها
سرا لاحاجة الى تخصيص العلوم بالعربيّة لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل
جعل طائفة من العلوم اجل ماسواها وجعلها من هذه الطائفة مع
هذا ادّعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اى بعلم البلاغة وتوابعها
لا بغيره من العلوم يعرف دقايق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم
سرًّا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القران استارها فيكون من
اجلّ العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه فى اعلى
مراتب البلاغة لاشتماله على الدّقايق والاسرار والخواص الخارجة
عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النّبى عم فى جميع ما جاء به
ليقتفى اثره فيفاز بالسعادة الدنيوية والاخروية فيكون من اجلّ العلوم

لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة
العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا
وبين ذكر فى المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا و
نفس وجه الاعجاز يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك
الاعجاز ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر ههنا
لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق
المكتسب عنه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض
عليه بان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا فى مواضع
من المفتاح كقوله فى علم الاستدلال وجه الاعجاز امر خارج من جنس
الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين
وفى موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز
من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القران الا تحت
علمه الشامل كما ذكر فى المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز فى النفس بالاشياء
المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية
وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصورة الحسنة استعارة بالكناية
واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا
فى هذا على اصطلاح المص والقران فعلان بمعنى مفعول جعل اسما
للكلام المنزل على النبى ع م ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعانى متناسقة
الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها فى النطق وضم بعضها الى بعض
كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توا ليها فى النطق من غير اعتبار
معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز
بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس
الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى
ان كلماته كالدرر ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل

العلامة

العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكى تغمده الله بغفرانه
اعظم ما صنّف خبر كان فيه اى فى علم البلاغة وتوابعها من الكتب
المشهورة بيان لما صنّف نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اى
لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع
كلّ شئ فى مرتبته ولكل مسئلة مثلا مراتب بعضها البق بها من بعض
فوضعها فيه حسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب
الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لالیه ولكونه اتمها
تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد هو متعلق
بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل
مأوّل بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه
كتقدّم جزء من الشئ المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان
المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السّعى ولا تاخذكم بهما
رأفة ومثل هذا كثير فى الكلام والتقدير تكلّف وليس كل ماوّل
بشئ حكمه حكم ما اوّل به مع انّ الظرف مما يكفيه رايحة من الفعل لان
له شانا ليس لغيره لتنزله من الشئ منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه
عنه ولهذا اتسع فى الظروف ما لا يتسع فى غيرها ولكن كان القسم الثالث
غير مصون اى غير محفوظا عن الحشو وهو الزايد المستغنى عنه وعن التطويل
وهو الزايد على اصل المراد بلا فائدة وسيجئ الفرق بينهما فى باب الاطناب
وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعّر على الذهن تحصيل معناه قابلا
خبر بعد خبر اى كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر اخر بعد
خبر اى كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه
من الحشو الفت مختصرا جواب لمّا اى كان ما تقدّم سببا لتاليف مختصر
يتضمّن ما فيه اى فى القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهو حكم كلّى
ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القيته الى المنكر
يجب توكيده فانه ينطبق على انّ زيدا قايم وان عمروا راكب وغير ذلك مما

يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد
فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة
وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد
وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام
العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير
جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة
وقد استعمل الالو في قولهم لا الوك جهدا معدى الى المفعولين والمعنى لا امنعك
جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اى لم امنع اجتهادا في
تحقيقه اى المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اى تنقيحه ورتبته
اى المختصر ترتيبا اقرب تناولا اى اخذ وهو الاصل مد اليد الى الشئ ليؤخذ
من ترتيبه اى ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول
ولم ابالغ في اختصار لفظه اى المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال
تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اى تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه
ولو لم يؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن
للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو
ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان
يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل
الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المص في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا
تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل
المأخذ اى لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور
من القواعد وغيرها فوايد عثرت اى اطلعت في بعض كتب القوم عليها اى على الفوايد
وزوايد لم اظفر اى لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اى بالزوايد ولا الاشارة
اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصد وها يعني يتعرضوا
لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملتقطات
كتب الائمة فوايد ومخترعات خاطره زوايد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسئل الله

تع لا تعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى
فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية من فضله حال من ان ينفع به
اى بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اى الله ولى ذلك
النفع وهو حسبى اى محسبى وكافى لا اسال غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول
والله اسال بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة وحسبى والمخصوص
بالمدح محذوف كما فى قوله تع نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية
على الاسمية الاخبارية واما على حسبى اى وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير
المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على
المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما فى قوله تعا فالق الاصباح وجعل
الليل سكنا على راى لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع
فى المقصود فى هذا فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان
يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن اولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه
الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين
وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة و
ثلاثة فنون وخاتمة لان الثانى ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة
والحق ان الخاتمة انما هى من الفن الثالث كما تبين هناك ان شاء الله تع ولما انجر
كلامه فى اخر المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا
فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها والاشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى
فنكرها وقال مقدمة اى هذه مقدمة فى بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار
علم البلاغة فى علم المعانى والبيان وما يتصل بذلك مما يساق اليه الكلام وحصولها
ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة
ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقام مقدمة
العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب
لطائفة من الكلام قدمت امام المقصود والارتباط له بها والانتفاع
بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم
ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امر ان احتاجوا فى التفصى عنهما

الى تكلف احدهما بان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر فى هذه
المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح فى اخر المعانى والبيان والثانى
ما وقع فى بعض الكتب من ان المقدمة فى بيان حد العلم والغرض منه
وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس فى
تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة فى ايرادها الا الاطناب
فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر فى الكتاب فنقول الفصاحة وهى فى الاصل
تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمى وافصح اذا انطلق لسانه و
خلصت لغته من اللكنة وجادت فلم تلحن وافصح به اى صرح يوصف بها المفرد
يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح فى النثر وقصيدة فصيحة فى
النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهى
تنبئ من الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اى الكلام و
المتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع
كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر
بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اى اذا وصفت بها الاخيرين
فقط اى فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة
عندهم تقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء
كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا
ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هى التى تكون جارية
على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد
المعنوى جزم المص بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة
القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد شاع فى تفسير الفصاحة
بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت
المخالفة فى المفرد راجعة الى اللغة وفى الكلام الى النحو وكانت
مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما

حقيقتان

حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة تقال عندهم لمعانٍ مخصوصة ككون الكلام على وفق مقتضى
الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولاً الى تقسيمهما
باعتبار ما يقعان وصفاً له ثم عرّف كلاً منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق
المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس
وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة
نظراً الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب
وغيرهما فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجد في كلام الناس لكنه
اخذ من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس
ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه
بان المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة
على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب
تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة
ومخالفة القياس اللغوي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه
الثلاثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق
بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته
تركتها ترعى الهعخع ومنه ما هو دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره
اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات مرتفعات اي
ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشزر
ارتفع يعدي ولا يعدي الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع
عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان
ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول
يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزر
هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة
الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل
وهو سهو لان الراء المهملة ايضاً من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضاً متنافراً

منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس للتنافر سبب بعد المخارج
وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الآخر
كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد
ومن البعيد نجد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من
الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم
وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر
سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم يتعرض
لتحقيقه وبيان سببه لتعذره فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام
ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام
المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية
عن كونه عربيا فلا تخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء
وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة
الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير
فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف
لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم
فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام
العربي ان تكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان تكون كل كلمة منه فصيحة
فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا تخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها
مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير
فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة
كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته
الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر
النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة
افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق
انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرونه

ابهامه ويؤذنون في اذنه فاقبلت من ايديهم وقال ما لكم تكاكأتم علي كما تكاكؤن على ذي جِنّة
افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج
له وجه بعيد نحو مسرّج في قول العجاج ومقلةً وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا
اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرّجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والسريج
اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه
بالكسر اي حسن وسرّج الله وجهه اي بهّجه وحسّنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال
انهم لم يتعارفوا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان
يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة ولما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه
اي حسّنه وبهّجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما تفهم من كتبهم كون الكلمة غير
مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم قوم والوحشية هي المشتملة على
تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبا فلا يحسن تفسيره
بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم
ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث
قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ التي لم يؤنس
استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب
استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر
واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح
يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان تكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا
على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر
وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية
فمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى
آخر فزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة
ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات
الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مدّ
وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره

وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها
كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل
المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي
الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ
السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات
منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف
الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم
مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي رض واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض
الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية
لظهور ان الجرشى إما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا او الجحيش والطخم وقد ذكر هنا وجوه
اخر الاول انها اذا ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة
الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد
لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر
الثالث ان الكراهة راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم
غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة
وصوت طيب وليس بشيء للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت
حسن او غيره وكذا جفخت وملع دون فخرت وعلم والرابع ان مثل ذلك واقع في
التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يتعرض لاسباب الاخلال
بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف
المقامات كما سيجي في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه
من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه
اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر
وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون
كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه
انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء

الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما
اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول
به كالفاعل واستشهد بقوله. جزى ربه عني عدي بن حاتم. جزاء الكلاب العاويات وقد
فعل. وقوله. لما عصى اصحابه مصعبا. ادى اليه الكيل صاعا بصاع. ورد بان الضمير
للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى اي العدل واما قوله. جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر. وحسن فعل كما يجزى سنمار.
وقوله. الا ليت شعري هل يلومن قومه. زهيرا على ما جر من كل جانب. فشاذ لا يقاس
عليه والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس
قرب قبر حرب اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلاء ومنه ما
دون ذلك مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي
الورى مبتداء وخبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح
دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه
تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه
الصاحب قال المص فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان
فيه شيئا من الثقل والتنافر فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل
التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل
نحو فسبحه والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح
بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه
امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل
التنافر وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشاء الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني
حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع
قنديل ومسجد الى الحمام وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة
دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام
ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق

ترتيب المعاني بسبب تقديم اوتاخير وحذف اواضمار اوغير ذلك مما يوجب صعوبة فهم
المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سببه التعقيد يجوز ان يكون اجتماع
امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها
لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشذ واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد
اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابرهيم
بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه
اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضايل الا مملكا اعطي الملك
والمال اعني هشاما ابو امه اي ابو ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابرهيم الممدوح والجملة صفة
مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتداء والخبر اعني
ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي
الذي ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار
البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد قيل مثله مبتداء وحي
خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا
الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه
اوليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي
يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر
الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود
وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين
الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب اي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلايل الاعجاز
والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق
الاحبة من الكابة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني
اي ساءني وسرني • ابكاني الدهر ويا ربما • اضحكني الدهر بما يرضي • ولكنه اخطا في
الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال
من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا

من البحر الطويل

الى ما قصد الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال فى الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسى الا ان عينا لم تجد يوم واسط • عليك بجاري دمعها لجمود • فان قيل استعمل الجمود فى مطلق خلو العين من الدموع مجازا من باب استعمال المقيد فى المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازمها عادة قلت هذا انما يكفى لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالى عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثانى ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه فى بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود وانى الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعت كما هو الصواب فالمعنى ابكى واتحزن ليحصل فى المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوبه فياتى بضده وهذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاءه عدم التعمق فى المعانى وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى انى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدمع من عينى لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلايل الاعجاز وعلى هذا فالسين فى سأطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى سنكتب ما قالوا **قيل** فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر **ومن كثرة التكرار** وهو ذكر الشئ مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد **وتتابع الاضافات** فكثرة التكرار **كقوله** اي ابى الطيب وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة

سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوى فيه المذكر والمونث واراد بها فرسا
حسنة الجرى لاتتعب راكبها كانها تجري فى الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها
متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعنى لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها لسبوح يعنى ان
لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة
جرعي حومة الجندل اسجعى ففيه اضافة حمامة الى جرعي وهي ارض ذات رمل مستوية لاتنبت
شيئا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعي الى حومة وهي معظم الشي واضافة
حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه ٭ فانت بمرءى من
سعاد ومسمع ٭ اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اى بحيث
اراه واسمع قوله كذا فى الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل
اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف
وقد قال النبي عم الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن
ابرهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا
تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة
ثم قال ولا شك فى ثقل ذلك فى الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله
فظلت تدير الكاس ايدي جاذر ٭ عتاق دنانير الوجوه ملاح ٭ ومنه الاطراد المذكور فى علم
البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المص فى الايضاح من كلام
الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين
شيء غير مضاف كما فى البيت او غير مترتبة كما فى الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات
جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك
اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما فى البيتين
والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا
فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا فى التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح
وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده وقوله تعالى ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقويها
والفصاحة فى المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة
قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض

كالاضافات الغير المترتبة

اولد فرس كه كنددن اولجي ولدبني حالده اوزرنده كرم ونجابتنه دلالت ايدك علامات شاهده وخصال حميده لر وار

يقال

يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة فى المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثانى الكم وبالثالث باقى الاعراض النسبية وقولهم لذاته لتدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وح ان كانت راسخة فى موضعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة فى النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا فى الاصطلاح وقوله **يقتدر بها على التعبير عن المقصود** دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتى النطق وعدمه اى سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح فى زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده فى الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله **بلفظ فصيح** ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام فى المقصود للاستغراق اى كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب فى فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسبانها فتقول دار غلام جارية بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او بلفظ بليغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقى المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية **والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال** المراد بالحال الامر الداعى الى التكلم على وجه مخصوص اى الى ان تعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تاكيدا والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام موكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعانى **مع فصاحته** اى فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق

ليعم المفرد والمركب

الامرين **وهو** اى مقتضى الحال **تختلف فان مقامات الكلام متفاوتة** لحال والمقام متقاربا

المفهوم والتغاير بينهما اعتبارى فان الامر الداعى مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه

على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام تعتبر اضافته الى المقتضى فيقال

مقام التاكيد والاطلاق والحذف والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير

ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللايق بهذا المقام

غير الاعتبار اللايق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع فى تفصيل

تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال

كما سيجئ اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا

او لا يختص بشئ من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التاكيد

او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر والى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا

معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشئ من التوابع او غير مصحوب مقدما او

مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة

كونه مفردا فعلا او غيره جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد

على ما سنفصل واما الثانى فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز

والاطناب على الوجوه المذكورة فى بابه وهذا حديث اجمالى يفصله علم المعانى اذا تمهد هذا

فنقول مقام التنكير اى المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند ومتعلقه يباين مقام

تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند ومتعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد

او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند ومتعلقاته

يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله **فمقام كل من التنكير و**

الاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف كل منها وانما فصل قوله **ومقام**

الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر

بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثانى انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة

وفصل قوله **ومقام الايجاز يباين مقام خلافه** اى الاطناب والمساواة لكونه غير مختص

بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار فى المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز

والاطناب بقوله ولكل حد ينتهى اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما

بنسبتين حدودًا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر **وكذا خطاب الذكي مع**
خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات
اللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان
الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة
تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه الفطنة
فمقابل الغبي هو الفطن **ولكل كلمة مع صاحبتها** اى مع كلمة اخرى صوحبت معها **مقام** ليس
لها ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل
من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس
له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او
فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر
اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند السببي مقام ومع
الفعلي مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتاخير
والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة **وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول**
١٤ بحث **بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه** اى انحطاط شانه **بعدمها** اى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار
المناسب والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع
تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى
اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما
سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي
الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة
فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه
وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال تدل
على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان
الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال
ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى
الحال فحصل ههنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثا نية

ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى
الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعنى تطبيق الكلام لمقتضى
الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم توخى معانى النحو فيما
بين الكلم على حسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد ذكر في مواضع من كتابه
ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثلا ان
تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التى تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد
المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان
تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاء
زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك
موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التى تشترك في معنى ينفرد كل منها
بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تاتى بما في نفي الحال
وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما تترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه
كائن وتنظر في الجمل التى تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع
الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير
والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة
وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة
الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن يعرض لها بسبب المعاني والاغراض التى يصاغ
لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية
في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت آخر قبيحة والى
هذا اشار المص بقوله **فالبلاغة** صفة **راجعة الى اللفظ** لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل
باعتبار افادته المعنى يعنى الغرض المصوغ له الكلام **بالتركيب** متعلق بافادته وذلك لما مر من
انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ
مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او
غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التى يصاغ لها
الكلام **وكثيرا ما** نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه

علیها ذکر فی الکشاف فی قوله تعالی قلیلا ما تشکرون ای فی کثیر من الاحیان یسمی ذلک الوصف
المذکور فصاحة ایضا کما یسمی بلاغة وفی هذا اشارة الی دفع التناقض المتوهم من کلام الشیخ فی
دلائل الاعجاز فانه ذکر فی مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الی المعنی والی ما تدل
علیه باللفظ دون اللفظ نفسه وفی بعضها ان فضیلة الکلام للفظه لا لمعناه حتی ان المعانی
مطروحة فی الطریق یعرفها العجمی والعربی والقروی والبدوی ولا شک ان الفصاحة من
صفاته الفاضلة فیکون راجعة الی اللفظ دون المعنی فوجه التوفیق بین الکلامین انه اراد
بالفصاحة معنی البلاغة کما صرح به وحیث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها
باعتبار افادتها المعانی عند الترکیب وحیث نفی ذلک اراد انها لیست من صفات الالفاظ
المفردة والکلم المجردة من غیر اعتبار الترکیب وح لا تناقض لتغایر محلی النفی والاثبات
هذا خلاصة کلام المص وکانه لم یتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح لیطلع علی ما هو مقصود
الشیخ فان محصول کلامه فیه هو ان الفصاحة تطلق علی معنیین احدهما ما مر فی صدر
المقدمة ولا نزاع فی رجوعها الی نفس اللفظ والثانی وصف فی الکلام به یقع التفاضل
ویثبت الاعجاز وعلیه یطلق البراعة والبلاغة والبیان وما شاکل ذلک ولا نزاع ایضا
فی ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ یقال لفظ فصیح ولا یقال معنی فصیح وانما النزاع فی
ان منشاء هذه الفضیلة ومحلها هو اللفظ ام المعنی والشیخ ینکر علی کلا الفریقین ویقول
ان الکلام الذی یدق فیه النظر ویقع به التفاضل هو الذی تدل بلفظه علی معناه اللغوی
ثم تجد لذلک المعنی دلالة ثانیة علی المعنی المقصود فهناک الفاظ ومعان اول ومعان
ثوان والشیخ یطلق علی المعانی الاول بل علی ترتیبها فی النفس ثم ترتیب الالفاظ فی
النطق علی حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزایا والکیفیات ونحو ذلک ویحکم
قطعا بان الفصاحة الراجعة الیها وان الفضیلة التی بها یستحق الکلام ان یوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاکل ذلک انما هی فیها لا فی الالفاظ المنطوقة التی هی الاصوات
والحروف ولا فی المعانی الثوانی التی هی الاغراض التی یرید المتکلم اثباتها او نفیها فحیث
یثبت انها من صفات الالفاظ او المعانی یرید بها تلک المعانی الاول وحیث ینفی ان تکون
من صفاتهما یرید بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعانی المعانی الثوانی التی جعلت
مطروحة فی الطریق وسوی فیها بین الخاصة والعامة ولست انا احمل کلامه علی هذا

بل هو يصح به مراراً كما قال الشيخ لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل
الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ
بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى
اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها
صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة
فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي
تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما
ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين
المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة
غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ
وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على
من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب
الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشئ في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر
عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شئ يدخل في النطق
بل من اجل لطايف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ
ثم انا لا ننكر ان تكون مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز
وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع
عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف
بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان
عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال وله
اى وللبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو
ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل
ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل بتمام هذين
الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف
الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذه الحال تقتضي

ذلك مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر
ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيرا من مهرة هذا الفن
تراه لا يقتدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى **وما يقرب منه** ظاهر هذه
العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب
منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه تنتهي البلاغة اذ المناسب
ان يوخذ ذلك حقيقيا كالنهاية اونوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز
في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا
يمكنه ان يجاوزه او المراد الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا
اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه
كلام بشر او غيره واما الثاني فلا بد فيه من الاستناد على ان الحق هو ان الاعجاز بمعنى مرتبة اي مرتبة
للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى
لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اى لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا
حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله
وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا على حد الاعجاز اي الطرف
الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في
المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من
الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض
الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الايجاز
الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز **واسفل وهو ما** اي طرف للبلاغة **اذا غير** الكلام
عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل **التحق** الكلام وان كان صحيح الاعراب **عند
البلغاء باصوات الحيوانات** تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف و
الخواص الزائدة على اصل المراد **وبينهما** اي بين الطرفين **وتتبعها** اي بلاغة الكلام **وجوه اخر**
سوى المطابقة والفصاحة **تورث الكلام حسنا** هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع
وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها
اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة

لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة
بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ
فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار
مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح لم يجعل البلاغة مستلزمة
للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما
تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف
البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام
مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق
الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان ويتحصلان الى الاحتراز عن الخطاء في تأدية
المعنى المراد والا لربما ادي المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر
من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح عن غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى
الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة
ويدخل في تمييز الكلام الفصيح عن غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها
فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت
لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المص يؤل المعنى الى ان الغرض
من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء في اداء المقصود وتمييز
الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بلاغة
المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او يتوقف عليهما
ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى
هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتقان بهذين الوصفين وهو امر يحصل
ويكتسب عن علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى
مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح عن غيره يعني معرفة ان
هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره
اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن
غيره وهكذا لجميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين

في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج
لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر
الى تنقير وتخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتميز السالم من مخالفة
القياس عن غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل
وقس على هذا البواقي فاتضح ان تميز الفصيح عن غيره منه ما يتبين اي يتضح في علم متن اللغة
كالغرابة اعني تميز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة لان اللغة قد تطلق على
جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد
اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا ممتنا فردون مرتفع وكذا تنافر
الكلمات وهو اي ما يتبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف
بتلك العلوم ولا بالحس تميز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام
تعيين ما يتبين في العلوم او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه
لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التادية وتميز السالم من
التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم به
يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم
البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول
يعني الخطاء في التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين الذين احتيج الى
الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تميز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز
عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة
منحصر في علم المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك
بالتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر
فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان
هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس
يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع
علم البيان والثلثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة

الفن الاول

علم المعاني قدمه على البيان لكونه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد

لغة

يعني معرفة اوضاع المفردات

المذكورة

المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فيه زيادة اعتبار ليست
في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه و
ضبط ابوابه اجمالا لتكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها
جهة وحدة باعتبارها تعد علما يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة
فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال
هو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع
هذا الفن وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها
قوة يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه
الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد
ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل
مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا
ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال
عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء
واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك
المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله عالم ولا يقال عارف والمص قد جرى على استعمال
المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم تستنبط
منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد
يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية
له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض
الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون
هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال
اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف
الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه
الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى
وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية

المطابقة

المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انه يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة
هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح
لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا
او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان
من حيث انها يطابق بها مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او
استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح
حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت
قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها
هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه
المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي
يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا
يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى
قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها
تحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا
من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة مؤكدة وغير مؤكدة راجع اليها وتخصيص اللفظ
بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير
وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في
الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في
تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق
عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث
قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي
تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة

قوله عبارة عن معرفة هذه الاحوال هذا على حذف المضاف اي عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال والا لزم ان يكون معرفة هذه الاحوال عين علم المعاني لم يحتج الى ذلك

وقد عرّف في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدًّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب
حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف
البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اريد غيرها فلم يبيّنه واجيب
عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيهًا
على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا
يسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة السكاكي
على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة
البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرأ القيس مثلا بليغ
فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصوّر المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام
ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية
الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله توفية خواص
التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به
والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا ووالله
انه لقائم فيما اذا كان مصرًّا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب
وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت
ان يكون للحصر والتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما
هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها
ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك
المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم يورد كل تشبيه ومجاز وكناية
كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها
وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى
مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرّف
الشيء بنفسه ومفاسد قلة التأمل مما يضيق عن الاحاطة نطاق البيان ثم الاوضح في
تعريف علم المعاني انه علم تعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال ويحصر

المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق

علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر

وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود الاول احوال الاسناد

الخبري والثاني احوال المسند اليه والثالث احوال المسند والرابع احوال متعلقات الفعل

والخامس القصر والسادس الانشاء والسابع الفصل والوصل والثامن الايجاز والاطناب

والمساوات وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة

بين الطرفين قايمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة

وانتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة

ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او

غيرهما مما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون

بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج

بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام

خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه

والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او

في معناه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر

لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق

اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام

البليغ اما زايد على اصل المراد لفايدة احترز به عن التطويل على ما يجي ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام

بالبليغ لان ما لا فايدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزايد لا لفايدة لا يكون بليغا او غير زايد

هذا كله ظاهر لكن لا طايل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه

انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال

عما سبق وجعل كل منها بابا براسه والا فمعلوم ان كلا من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر

معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن لم يتحاش

تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات ففساد كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما

جملة او مفرد واحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند

وجه الحصر ان يقال ان البحث في علم المعاني لا بد وان يكون من احوال الكلام ومتعلقاته لما مر
وتلك الاحوال هي احوال الكلام البليغ وهي اما احواله من جهة زيادته على اصل المراد
او غير زيادته او لا الاول هو الباب الثامن والثاني اما احوال جملة واحدة او
اكثر والثاني هو الباب السابع والاول اما ان يكون تلك الجملة انشاء او لا والاول
هو الباب السادس والثاني اما ان تكون تلك الاحوال احوال ما هو خارج عن بعضهم
او احوال ما هو غير خارج عنه او احوالهما والثالث هو الباب الخامس والاول
هو الباب الرابع والثاني وهو غير الخارج ينحصر في الاسناد والمسند والمسند اليه
وهذه هي الابواب الثلثة

اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة تميزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ولما
كان من هذه الاحوال ماله مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا
وكذا من احوال الجملة ماله مزيد شرف وهو به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا
سادسا والا فهو من احوال الجملة ولهذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من
الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجرى فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا
سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء
خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب **تنبيه** وسم هذا البحث بالتنبيه
لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته
خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في
قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو
الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف
بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها
والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق
والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما
ذكره المص بقوله **صدق الخبر مطابقته** اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا
وبالذات والخبر ثانيا وبالواسطة **للواقع** وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري **وكذبه**
عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين
اما بالثبوت بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون
بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة
الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيتين
او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس
الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير
هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد
مطابقته بل البيع حصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة
من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج

فلو استلزم الفرق اعني ما كان الخارج ظرفا لنفس الحصول وجود حصول القيام وتحققه ... لما كان بينهما فرق ... كون المحصول من الامور الاعتبارية ... نسبة خارجية ... لتحققها وحصولها كالوجود الخارجي

وحصول القيام له امر محقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه
فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية **وقيل** قايله النظام ومن تابعه صدق
الخبر **مطابقته لاعتقاد المخبر ولو** كان ذلك الاعتقاد **خطاء** غير مطابق للواقع **و**كذب الخبر
عدمها اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء فقول القايل السماء تحتنا معتقدا
ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطاء للحال وقيل
للعطف اى لو لم يكن خطاء ولو كان خطاء والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح
فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله
والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب
لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن
تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة
اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال
المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور
كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك
وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة
الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في
الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام **بدليل** قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد **ان المنافقين
لكاذبون** فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع
فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا **ورد** هذا الاستدلال **بان المعنى لكاذبون
في الشهادة** وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه
خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان و
اللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون
بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق
للواقع ليس بشيء لظهور انه ليس بخبر بل انشاء **او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها** اى في
تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة

وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شي بشي ليس من
باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون
التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم
بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى نعم لكاذبون في المشهود به في قولهم انك لرسول اعني
الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير
مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة
فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد
وعدمها فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي
منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند
واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف
المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من
حوله لما ذكر في الصحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد
الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عم فدعاني
فحدثته فارسل رسول الله الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول
الله عم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما
اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الي
النبي عم فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب
واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل منهما اما مع اعتقاد
انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق
وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه
غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع
الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه
غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق
الواقع والاعتقاد ح وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة

او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب

فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط

في هذا المقام في تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل

الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام

بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني

اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام

اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق

فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم

اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه

فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم

عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب

ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم

اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه

صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى

اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا

افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص

منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن

عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصدا لافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد

لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه

بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنة وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد

له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون

صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد

والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء

فيكون خبرا ضرورة انه لا تعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم

ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد

اوله وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد افترى الخ

دیا نیدا لفاضل ونحو ذلك مما یشتمل علی نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بین النسبة فی المركب الاخباری

وغیره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام یسمی خبرا وتصدیقا كقولنا زید انسان او فرس والا یسمی مركبا

تقییدیا وتصورا كما فی قولنا زید الانسان او الفرس وایا ما كان فالمركب اما مطابق فیكون صادقا

او غیر مطابق فیكون كاذبا فان زید الانسان صادق ویا زید الفرس كاذب ویا زید الفاضل یحتمل

وفیه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة فی المركب التقییدی دون الاخباری حتی قالوا ان الاوصاف

قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره

الشیخ انما یتوجهان الی ما قصد المتكلم اثباته او نفیه والنسبة الوصفیة لیست كذلك ولو سلم

فاطلاق الصدق والكذب علی المركب الغیر التام مخالف لما هو المتعارف فی تفسیر الالفاظ اعنی

اللغة والعرف وان ارید تجدید اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول **احوال الاسناد**

الخبری وهو ضم كلمة او ما یجری مجراها الی الاخری بحیث یفید الحكم بان مفهوم احدهما

ثابت لمفهوم الاخری او منفی عنه وهذا اولی من تعریفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت

له او منفی عنه كما فی المفتاح للقطع بان المسند الیه والمسند من اوصاف الالفاظ فی عرفهم وانما

ابتدا بابحاث الخبر لكونه اعظم واعم فائدة لانه هو الذی یتصور بالصور الكثیرة وفیه تقع الصیاغات

العجیبة وبه یقع غالبا المزایا التی بها التفاضل ولكونه اصلا فی الكلام لان الانشاء انما یحصل

منه باشتقاق كالامر والنهی او نقل كعسی ونعم وبعت واشتریت او زیادة اداة كالاستفهام

والتمنی وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد علی احوال المسند الیه والمسند مع ان النسبة

متاخرة عن الطرفین لان علم المعانی انما یبحث عن اللفظ الموصوف بكونه مسندا الیه ومسندا

وهذا الوصف انما یتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم یسند احد اللفظین الی الاخر لم یصر

احدهما مسندا الیه والاخر مسندا والمتقدم علی النسبة انما ذات الطرفین ولا بحث لنا عنها

لا شك ان قصد المخبر ای من یكون بصدد الاخبار والاعلام لا من یتلفظ بالجملة الخبریة

فانه كثیرا ما یورد الجملة الخبریة لاغراض سوی افادة الحكم او لازمه كقوله تعالی حكایة عن

امراة عمران رب انی وضعتها انثی اظهارا للتحسر علی خیبة رجائها وعكس تقدیرها والتحزن

الی ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالی حكایة عن زكریا رب انی وهن

العظم منی اظهارا للضعف والتخشع وقوله لا یستوی القاعدون من المؤمنین غیر اولی

الضرر الایة اذكارا لما بینهما من التفاوت العظیم لیتانف القاعد ویترفع بنفسه عن انحطاط

والبحث عن الذات وظیفة علم النحو

منزلة

منزلته ومثله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا
اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله • قومي هم قتلوا
اميم اخي • هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان
قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقوله زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اى المخبر
عالما به اى بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة
مثلا لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها
وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت
قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في
النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم
ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادته العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب
زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ولا يتحقق
الكذب ايضا ولكن لزم التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم
بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته وكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث
لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا
اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج
وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان
ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا
دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم زيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين
ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق
واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر
كالصدق بل المراد انه يحتمله بحيث هو اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى
الاول اى الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اى كون المخبر عالما لازمها اي
لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى
لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اى اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم
بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها

منها

كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما فى حفظت التورية

وزعم العلامة فى شرح هذا الكلام من المفتاح ان فايدة الخبر هى استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هى استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح فى بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المص فى تفسير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل العلم الثانى وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا فى ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثانى لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثانى قبل حصول الاول وعلى الثانى بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثانى لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثانى فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتورية وح يكون تسمية هذا الحكم فايدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة فى ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل فى ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة فى ذهن المخبر ضرورى لوجود علته اعنى سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جايز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فايدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعنى حصول صورة الحكم فى ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافى تفسير المص وعن الثانى ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر متنبها هذا اياه فانه يحصل العلم الثانى وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل هو حصول صورة هذا الحكم فى ذهنه وهذا ضرورى فى كل عاقل يتصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اى بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه

الخبر وان كان عالما بالفايدة **لعدم جريه على موجب العلم** فان من لا يجرى على مقتضى العلم هو والجاهل
سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف
بما بين يديك ما هو هو كتاب لان موجب العلم ترك السوال ومثله هي عصاى في جواب ما
تلك بيمينك ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت
فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبيس ما شروا
به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي
وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من
من فايدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لان الآية من امثلة
تنزيل العالم بفائدة الخبر ولا زمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه
لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر
الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال او على ان قوله ولقد علموا الآية خبر الملقى اليهم
مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو
ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح لانه صريح في ان العلم المنزل منزلة
الجهل هو العلم المتعلق بقوله لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ثم اشار الى زيادة التعميم
وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات
اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر ما ذكر **فينبغي ان يقتصر من**
التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله **فان كان المخاطب خالي**
الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في
ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله
والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد ضرورة ان التردد في الحكم
يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في
انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد لا يجتمعان
فقط **استغني** على لفظ المبني للمفعول **عن مؤكدات الحكم** وهي ان واللام واسمية الجملة و
تكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحرف التنبيه وحروف الصلة **وان كان المخاطب**
مترددا فيه اي في الحكم **طالبا له حسن تقويته** اي الحكم **بمؤكد** قال الشيخ في دلايل الاعجاز

لكنه موافق ان يحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف
ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا منها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا
ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه
في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيد الحكم
بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية
عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية
الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية
الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من
شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي
ورسلا من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولهذا قال اذ ارسلنا اليهم
اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا يعني انهم
ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من
رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر
وهو الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله
اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما
فعززنا بثالث اي قويناهما برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب
الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه
المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد
بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال
لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج
لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان
زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال
لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه
لا مطلقا قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال
بحسب غير الظاهر وكونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا

معنى

معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه
كثيرا ما ينصب على الظرف او على المصدر اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اى
خلاف مقتضى الظاهر يعنى ان وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون
الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اى الى غير السائل ما
يلوح له اى لغير السائل بالخبر اى يشير اليه فيستشرف غير السائل له اى للخبر يعنى ينظر اليه
يقال استشرف الشئ اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس
استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا اى لا تدعنى يا نوح فى
شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك وهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله
واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب فى انهم هل صاروا محكوما عليهم
بالاغراق ام لا ويطلبه فيتنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اى محكوم عليهم
بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم
المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ
نفسى ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا
ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وغير ذلك مما ياتى بعد الاوامر والنواهى وهو كثير فى
التنزيل جدا وقد اكثر الشيخ عبد القاهر فى هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق و
الاحتجاج له وبيان وجه الفائدة ويغنى غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اى ظهر عليه
اى على غير المنكر شئ من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه
واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكران فى بنى عمه رماحا لكن
مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم
عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بنى عمك فيهم رماح
مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم
فى الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه
اى مع المنكر ما ان تامله اى شئ من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشئ ارتدع عن انكاره
ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق
من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عم لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر

فی حل لفظ الکتاب ههنا وجوه متعسفة لا فایدة فی ایرادها وقوله نحو لاریب فیه ظاهر فی التمثیل
لما نحن بصدده فان قیل التمثیل به لا یکاد یصح لوجهین احدهما ان هذا الحکم اعنی نفی الریب بالکلیة
مما لا یصح ان یحکم به لکثرة المرتابین فضلا عن ان یؤکد والثانی انه قد ذکر فی بحث الفصل والوصل
ان قوله لاریب فیه تاکید لقوله ذلک الکتاب فیکون مما اکد فیه الحکم بالتکریر نحو زید قائم زید قائم فلا یکون
یکون علی مقتضی الظاهر بل مقصود المص انه قد یجعل انکار المنکر کلا انکار تعویلا علی ما یزیله
فیترک التاکید کما جعل الریب بناء علی ما یزیله کلا ریب حتی صح نفی الریب بالکلیة مع کثرة المرتابین
فیکون نظیرا لتنزیل وجود الشیء منزلة عدمه اعتمادا علی ما یزیله فالجواب عن الاول انه لما
نفی الریب علی سبیل الاستغراق مع کثرة المرتابین ذکروا له تاویلین احدهما ما ذکر فی السؤال وهو
انه جعل الریب کلا ریب تعویلا علی ما یزیله وح لا یکون مثالا لما نحن فیه وثانیهما ما ذکره
صاحب الکشاف وهو انه ما نفی الریب عنه بمعنی ان احدا لا یرتاب فیه بل بمعنی انه لیس محلا
لوقوع الارتیاب فیه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحیث لا ینبغی لاحد ان یرتاب
فیه فکانه قیل هو مما لا ینبغی ان یرتاب فی انه من عند الله وهذا حکم صحیح لکن ینکره
کثیر من الاشقیاء فینبغی ان یؤکد لکن ترک تاکیده لانهم جعلوا کغیر المنکر لما معهم من الدلایل
المزیلة لهذا الانکار لو تاملوها وهو انه کلام معجز اتی به من دل علی نبوته بالمعجزات الباهرة
وعن الثانی ان المذکور فی بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاکید المعنوی فوزانه وزان نفسه
فی اعجبنی زید نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز فلا یکون من قبیل التکریر لکن المذکور فی
دلایل الاعجاز یؤکد السؤال وهو انه قال لاریب فیه بیان وتوکید وتحقیق لقوله ذلک
الکتاب وزیادة تثبیت له وبمنزلة ان تقول هو ذلک الکتاب هو ذلک الکتاب فتعیده مرة
ثانیة لتثبته فان قلت قد ذکر صاحب المفتاح ان اخراج الکلام لا علی مقتضی الظاهر یسمی
فی علم البیان بالکنایة وهی ذکر لازم الشیء لینتقل عنه الی ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه
ان ایراد الکلام فی مقام لا یناسبه بحسب الظاهر کنایة عن انک نزلت هذا المقام والحال
المتحقق منزلة المقام والحال الذی یطابقه ظاهر الکلام واعتبرت فیه الاعتبارات اللایقة
بذلک المقام لان هذا المعنی مما یلزمه ایراد الکلام علی الوجه المذکور وتنتقل عنه الیه مثلا قولک
لمنکر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاکید کنایة عن انک جعلت انکاره کلا انکار ونزلته
منزلة خالی الذهن تعویلا علی ما یزیل الانکار لان سوق الکلام مع المنکر مساقه مع خالی

النهی

الذهن مما نشتغل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب فى شرح قوله فى المهد
ينطق عن سعادة جده • اثر النجابة ساطع البرهان • ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة
مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع فى المهد ففى هذه
الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا لغرابته
وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع فى بادى الراى ويتوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان
صدقه فسبق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفية بيانه المشرئب الى ساطع
برهانه وقس على هذا البواقى ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل
الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال **وهكذا**
اعتبارات النفى من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى
ووجوب التاكيد بحسب الانكار فى الانكارى والامثلة ظاهرة وكذا تخريج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبه له وهو انه لا تنحصر فائدة ان
فى تاكيد الحكم نفيا للشك او ردا للانكار ولا يجب فى كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار
محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة
على ان الظن كان من المتكلم فى الذى كان انه لا يكون كقولك للشئ وهو بمرئ ومسمع من المخاطب
انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائى ما ترى وعليه رب انى وضعتها
انثى ورب ان قومى كذبونى ومن خصائصها ان ضمير الشان معها حسنا ليس بدونها بل
لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر الاية وانه من يعمل سوء وانه لا يفلح الكافرون ومنها
تهيئة النكرة لان تصلح مبتداء كقوله • ان شواء ونشوة • وخبب البازل الامون • وان كانت
النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله • ان دهرا يلف شملى بسعدى • لزمان يهم
بالاحسان • ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان
لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده
على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم
لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا
امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى
الكلامين واوكدهما لانهم فى ادعاء حدوث الايمان منهم لا فى ادعاء انهم اوحديون فيه

الاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر بحيث انه يفيد المخاطب
فائدة يصح السكوت عليها او لازم تعريفها

اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقايد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد الحكم لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلوازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة او مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا القسمة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه

التوكيد

قوله فكانه الى آخره
بيان لعبارة الشرح
منه

التعريف

كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما
لا يكون المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اى الى شى هو اى الفعل او معناه له اى لذلك
الشى كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية
لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صايم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف
اعنى له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يخرج عنه ما لا يطابق الاعتقاد
سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اى الى ما
يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك
بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قايم به ووصف له
وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا
كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فيدخل فيه ما
يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط قول
الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها
منه خلق الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر
وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك
جاء زيد وانت اى والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو
له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند
اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم
الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني
ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر
لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة تكون مجازا والا فهو
من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قايله الى ما يكره كما صرح به في
المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره
انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان
الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة
للكلام والمص للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه

نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول
الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه فى العقل واقع موقعه
فتعريف المص غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق
الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا فى الظاهر والاعتذار عنه بانه انما
ترك مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم عما ذكره فى تعريف المجاز اولا مما لا يلتفت اليه فى التعريفات
بل جوابه انا لا نم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هى الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان
يكون عند المتكلم الحقيقة او فى الظاهر بدلالته على انا فى اظهر لعدم الاطلاع على السراير ولقايل
ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هى اقبال
وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلى نص عليه الشيخ فى دلايل
الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز فى الكلمة وانما المجاز
فى ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هى ذات
اقبال وادبار افسدنا الشعر على نفسنا وخرجنا الى شىء مغسول وكلام عامى مرذول لا مساغ له
عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعانى ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام
قد جىء به على ظاهره ولم تقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد
وجوابه ان لفظ ما فى التعريف عبارة عن الملابس اى الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به
فيما سيجىء وهذا اسناد الى المبتدا والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثانى
فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس
الى ما هو له لا فى الحقيقة ولا فى الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما
هو له فقد دخل فى التعريف من المجاز العقلى ما هو منفى نحو ما صام يومى وما نام ليلى قال الشاعر
فنمت وما ليل المطى بنايم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او
النفى واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفى الفعل عما هو له عند المتكلم فى الظاهر وجوابه
ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفى والجىء بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له
لان النفى فرع الاثبات فالاسناد فى قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت
ما قام زيد بخلاف الاسناد فى نحو صام نهارى فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء

لقد لمتنا يا ام غيلان فى السرى
اى السير بالليل

اثبت او نفى وكذا الكلام فى ساير الانشاءات مثل ليت نهارك صايم وليت نهارى صايم وما اشبه
ذلك فليتامل ومنه اى من الاسناد مجاز عقلى ويسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا
مجازيا وهو اسناده اى اسناد الفعل ومعناه الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى
ذلك الفعل او معناه له يعنى غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول فيما بنى للمفعول بتاول
متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشئ انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع
الذى يؤول اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اى
انتهى اليه والمآل المرجع كذا فى دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد
عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله اى للفعل ملابسات شتى
اى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان
والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى
الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له اى للفاعل او المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا
كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما
كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اى الى غير الفاعل والمفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى
للفاعل وغير المفعول فى المبنى للمفعول للملابسة يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى
ملابسته الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه فى الملابسة كما
استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجراءة ولا مجاز ولا استعارة فى شئ من طرفى
الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال فى دلائل الاعجاز
ان تشبيه الربيع بالقادر فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بكان والكاف
ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد
الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان
تقدير قدروه فى نفوسهم وجهة راعوها فى اعطاء ما حكم ليس فى العمل كقولهم عيشة راضية
فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم فى عكسه اذ المفعم اسم
مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر فى المصدر والاولى ان يمثل
بجد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر فيكون
من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقى وهو ان من شان العرب ان يشتقوا

من لفظ الشي الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يشتقونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك
قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى
الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التاديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب
اى اهله لاجله وقد خرج من تعريفه الاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول
بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشي بوصف محدثه او
صاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبنى للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول
الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل اخر من افعاله مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول
الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر
الذي يلابسه فعل اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو
الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر
ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كانه ليس بحقيقة
وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل
الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بنى
للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف
تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شي يتلبس
بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولك ان
تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قلت كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله
هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر
يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا
تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية
والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان
اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة
المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب اما تعريف
للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من
ان يدل الكلام عليه بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين

شاقًا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعًا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا
كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس
واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه
من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقض
المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمص رحمهما الله تعالى **وقولنا** في التعريف **بتاول**
يخرج ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان
الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق
الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اي سر في بيان
فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون
الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت الشرفية ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي
بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة
وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول
الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسى الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو
الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض المص
عليه بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما
ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه
العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر
فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص باخراج الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول
الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل
ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه
وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة
خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون
هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم ولضرب من التاول
لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان
الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد

وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص مشعر بان مراده باسناده

غير ما هو له عند العقل وفى نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما

انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واصل الكافر بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب

لانه اسناد الى ما هو له فى نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له فى نفس الامر فقد خرج عن

تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم فى الظاهر بقرينة ذكره فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو

قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم فى الظاهر فصار قوله بتأول ضايعا واسناد اخراج

نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعنى ما يصدق

عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعنى المغاير فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر

وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له فى الواقع وقول

المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتأول وبقى التعريف سالما فيخرج

عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها

بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتأول حين

يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له فى الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتأول عند

اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما

هو له عند المتكلم فى الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف

يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر لانا

نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا فى ضمن الخاص

عدم ارادته الا فى ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا

فساد فى ارادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اى لان مثل قول

الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله اى قول الصلتان العبدي اشاب

الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى على المجاز اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة

ومر الليالي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول بل حمل على

الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعنى لم يعلم

ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالى فى قول

ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع

مترعنه قنزعا عن قنزع اى بعد قنزع وهو الشعر المجتمع فى نواحى الرأس جذب الليالى اى مضيها
واختلافها وفى الاساس جذب الشهر مضت عامته ابطئ او اسرعي حال من الليالى على تقدير القول
امكون الامر يعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اى اصنعى ماشئت ايتها الليالى فلا تتفاوت الحال
عندى بعد ذلك وله ابا لى مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل عقيبه اى عقيب قوله مترعنه قنزعا
بعد قنزع افناه اى ابا النجم او شعر رأسه قيل الله اى امره وارادته للشمس اطلعى حتى اذا واراك
افق فارجعى فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفنى فيكون
اسناد ميز الى جذب الليالى بتأول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اى المجاز العقلى اربعة
لان طرفيه وهما المسند والمسند اليه اما حقيقيتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازيتان
وضعيتان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها
واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة
الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو فى
الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او
مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض
الربيع فى عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على
ان الاسناد المجازى لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال ساير الالفاظ المستعملة فى انه اما
حقيقة او مجاز وان كلما ادعى يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز فى كلام واحد وان كانا
مختلفين وانحصار الاقسام فى الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا
او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز فى قولنا نهاره صائم
انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا قولنا الحبيب احيانى ملاقاته فالمجاز اسناد احيى الى ملاقاة
لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا واما على مذهب السكاكى ففيه اشكال وهو اى المجاز العقلى
فى القرآن كثير واذا تليت عليهم اياته اى ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله ونحو قوله
تعالى ايهاما للاقتباس واى المعنى واذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا او فرع المجاز العقلى
فى القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما الايات
سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذى هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع
عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل

هذه الاقسام الاربعة جارية فى الحقيقة ايضا كما ذكر فى المجاز بعينه لكن لو صدرت عن الدهرى بناء على اعتقاد سيد الشريف

من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه
مفعول به لتتقون اى كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب
الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه تشايع
عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت
الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى
مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز فى الاثبات
فى احوال الاسناد الخبري بل يجري فى الانشاء نحو يا هامان ابن لى صرحا وقوله فلا يخرجنكما
من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب
ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او
النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر ولا تطع امر فلان على
ما اشعرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلواتك تأمرك ونحو ذلك ولا بد له اى للمجاز العقلى
من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة
لفظية كما مر فى قول ابى النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور
اى بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين
والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت
بى اليك او عادة اى من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم
من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره
عن الموحد عطف على استحالة اى وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد المحق انه ليس بقائم
بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به فى مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع
البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه
الى ما هو له لكن امثال هذا ليست مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول
ولما احتجنا فى ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يعنى ان الفعل فى المجاز العقلى يجب ان يكون
له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده
الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقى لكن لا يلزم ان تكون حقيقة
لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعى لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه

لكن

يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله

الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اى فما ربحوا في

تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قولك سرتني رؤيتك اى سرني

الله عند رؤيتك وقوله اى قول ابن المعتز يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اى يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن

والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اى اقدمتني

نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اى جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول

الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اى صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو

ان يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا

لم يطلع عليه بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه

ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة

كما في قوله فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا

سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل

فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام

على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا

على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها

حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون

له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز

والا فيمكن تقديره وانكره اى المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة

بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة

للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده

ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية

للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع

فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات

يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي

بجعل الربيع استعارة بالكناية صح

اليه اى الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اى غير هذا المثال يعنى ان المراد بالطبيب هو الشافى
الحقيقى بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش
بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود
الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شئ من لوازم الفاعل الحقيقى وفيه اى فيما ذهب
اليه السكاكى نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة فى قوله فهو فى عيشة راضية صاحبها
لما سياتى فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرناه بحث وليس
كذلك اذ لا معنى لقولنا هو فى صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء
اى يصبه فى قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة فى كل ما اضيف
الفاعل المجازى الى الحقيقى نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشئ الى نفسه اللازمة من كلام
لان المراد بالنهار فلان نفسه ولا شك فى صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى
فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلى وتجلى همى
كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما نوقش فيه بان الاستعارة انما هى فى ضمير المستتر
لا فى نهاره كالاستخدام فى علم البديع لكن المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم
ان لا يكون الامر بالبناء فى قوله تعالى يا هامان ابن لى صرحا لهامان لان المراد به هو العملة
انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع
البقل وشفى الطبيب المريض وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى
على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا
ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع فى كلامهم
سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفى كونه من باب
الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات
على ان مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا
وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية فى قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد
الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال
السكاكى فى تحقيقه ندعى اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو ان المنية تدخل
فى جنس السباع لاجل المبالغة فى التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية

لها وانكار ان يكون شيئا غير سبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار
الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر
بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة
ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع
لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة فى التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه فى
الاستعارة بالكناية اعتراض قوى نذكره فى علم البيان ان شاء الله تعالى **ولانه** اى ما ذهب اليه السكاكى
ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى **لاشتماله**
على ذكر طرفى التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به فى كتابه وقال
ان نحو رأيت بفلان اسدا ولقينى منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة
وجوابه انا لا نم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافى الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه
سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر
ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو
شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم
من لم يقف على مراد السكاكى بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما
هى فى ضمير راضية والمعنى فهو فى عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار
الصيام مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر
الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذى هو من البلاغة بمكان على الوجه
المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان ولغيره حقيقة وخفى عليه انه اذا كان
المراد بلفظ هامان هو البانى حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا
يرى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف
انما هو مذهب البعض والسكاكى ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف ولذا صرح
بان الربيع استعارة بالكناية ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان
يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع وذايع فى كلام الجميع من
غير توقيف الباب الثانى **احوال المسند اليه** اعنى الامور العارضة له
من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة

اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا كونه مسندا اليه لحكم مؤكد او متروك التاكيد وكونه
مسندا اليه لمسند مقدم او موخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى
بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على
الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام
وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على
الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني
مع اشارة ما الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا
بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام
فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان
يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول
الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث
الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر
الى العقل فاذا حذفته فقد خيلت انك عدلت من الادنى الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل
لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة
الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي
كيف انت قلت عليل
سهر دايم وحزن طويل
لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند
القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه
اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له واكراما او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة
او تاتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل
غيره او تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر وسامة
او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان
المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء
وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام او شنشنة اعرفها من اخزم وعلى
ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو
الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعدان

يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف
هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هنا الى القرينة الثالثة المحذوف بل الى
مجرد الغرض الداعي مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشأن قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن
من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى
ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في
الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه
ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه يتحرج ان يجري
على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع
واضجاره **واما ذكره فلكونه** اي الذكر **الاصل** ولا مقتضي للعدول عنه **او للاحتياط لضعف التعويل**
على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه اولئك هم
المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح
فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها
او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء
مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه **نحو هي عصاي** ولهذا يطال
الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار
والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله
ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب و
الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار وهذا كله مع قيام القرينة
ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه
بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض المص عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه
ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليها
امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره
واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة
وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق
كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق

الفاجر يفهم منه ان المراد كل واحد ولا يعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون لمقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة **واما تعريفه** اى جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه وقدم فى باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هى افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم فى الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة فى الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى فى قولك شئ ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافادة اتم فائدة يقتضى اتم تخصيص وهو التعريف لانه كال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون فى قوة تخصيص المعرفة لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله **فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة** وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف **واصل الخطاب ان يكون لمعين** واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا **وقد يترك** اى الخطاب مع معين **الى غيره** اى غير المعين **ليعم الخطاب كل مخاطب** على سبيل البدل **نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم** لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين **اى تناهت حالهم الفظيعة فى الظهور** وبلغت النهاية فى الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها ولا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك **فلا يختص به** اى بهذا الخطاب **مخاطب** دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال فى الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم وهو فى القرآن كثير نحو ولو ترى الاية اخرج فى صورة الخطاب

محصلة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية

لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دلّ عليه الكلام اى يحمل على هذا اعنى عدم ارادة مخاطب معيّن لارادة العموم ليشعر بذلك لفظ المفتاح **وبالعلمية** اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وُضِعَ لشئ مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها **لاحضاره** اى المسند اليه **بعينه** اى بشخصه بحيث يكون مُمتازا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جائني **في ذهن السامع ابتداءً** اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جائني زيد وهو راكب **باسم مختص به** اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرّف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشئ معين ليس الّا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعني احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ لغو من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد اللتيا والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره كما في ساير المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوما كليا وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا **نحو قل هو الله احد** فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار

قوله ولا يخفى على المنصف اه وذلك لان الاحضار اول زمان ذكره ما يتناول العلم لاحتياجه الى ان يتذكر الوضع ولو سلم فالاحضار بضمير المتكلم والمخاطب ايضا في اول زمان ذكرهما ولو سلم فعلى هذا التقدير يكون قيد ابتداء مخرجا لبقية المعارف فلا يكون لقوله باسم مختص فائدة سوى التحقيق واما على ما ذكره يكون كل من القيود مخرجا لما لم يخرج قبله خوجه

قطيق يبني تستقيم
سَقاح في فؤاد صديقك
فان تحجي ثم صار عليا
جلاد

عهد فلوكان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد
التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود
بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة
فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية
له في الوجود او موجود الا الفرد الذى هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله
مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس
او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح الاسم له نحو ابو
لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اى يدا جهنمي لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته
اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي
لهب جهنم فان الانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى
الملزوم على اختلاف الرايين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني
الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ويجب ان يعلم ان
ابا لهب انما يستعمل هنا في الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في
معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا
لا تشبها له بابى لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية في شئ فليتامل
فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اى العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل
والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اى
تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف
لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في
الرتبة وهذا صح جعل الذى يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما
ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية
هو ان يصح احضار الشئ بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع
الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا
كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب
الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه

مضروبالك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبالك فهو وان تخصص بكونه
مضروبالك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه بخلاف الموصولة فان
وضعها على ان تتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم
المص قد اشار الى تفصيل الباعث له اى الموجب والمرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة
به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما
علم بغير الصلة نحو الذين فى ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة
وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى تقرير الغرض المسوق له الكلام
نحو وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه اى راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من راد
يرود جاء وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا
يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته اياها
فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لانه كونه
فى بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون
غاية فى النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه فى بيتها زيادة تقرير
للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع
الاشتراك فى زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثل التى هو فى بيتها لانها
واحدة معينة مشخصة ومما هو نص فى زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام فى غير المسند اليه بيت
السقط • اعباد المسيح يخاف صحبى • ونحن عبيد من خلق المسيحا • فانه ادل على عدم خوفهم
النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم
من المفتاح انها مثال لها وللاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان
يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة
واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم
نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه فى غير المسند اليه قول ابى نواس • ولقد نهزت مع الغواة
بدلوهم • واسمت سرح اللحظ حيث اساموا • وبلغت ما بلغ امرء بشبابه • فاذا عصارة كل
ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطاء نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان
الذين ترونهم اى تظنونهم اخوانكم يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا اى تهلكوا او تصابوا

قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه
بشئ يوجب تصوره اياما كان ولو سلم فذكره فى هذا المقام توطية وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير
والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اى المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذى يذكر الهتكم
وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم
ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول
الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده
عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة
الى كل غايب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءنى رجل فقال ذلك الرجل وضربه
زيد فقال لى ذلك الضرب لان المحكى عنه غايب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالنى
هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غايبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر
وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير
مدرك حسا فكانه بعيد او التنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار
اليه باوصاف اى عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه
ثم تعديه الى المفعول الثانى بالباء تقول عقبته بالشئ اى جعلت الشئ على عقبه على انه اى للتنبيه
على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من اجلها اى من اجل الاوصاف التى ذكرت
بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم
واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب
واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم
احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم
بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله
او نحو ذلك وباللام اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اى الى حصة من الحقيقة
معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته
وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امراة عمران
كالتى اى كالانثى التى وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله قالت رب انى
وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما فى

قوله عند تعقيب المشار اليه آه
اى تعقيب المتكلم المشار اليه

بطلی محررًا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة

بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم

المخاطب به بالقراين نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق

الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل

و هذا الرجل **او** للاشارة **الى نفس الحقيقة** ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد

كقولك الرجل خير من المراة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة

لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية **وقد ياتي** المعرف بلام الحقيقة **لواحد**

من الافراد **باعتبار عهديته فى الذهن** لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف

بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار

كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى

على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي

بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها **كقولك ادخل السوق**

حيث لا عهد فى الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة

المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد

باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل

فى فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه

فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة فى الذهن واذا

اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقها على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا

فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل

السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام

مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان

واليه اشار بقوله **وهذا فى المعنى كالنكرة** يعنى بعد اعتبار القرينة وان كان فى اللفظ يجرى عليه احكام

المعارف من وقوعه مبتدا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه

الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا

ما تكلفوا ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير فى قوله وقد ياتى الى المعرف بلام الحقيقة

اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف فى المعنى
كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجملة كقوله ولقد أمر على اللئيم يسبني وفى التنزيل كمثل
الحمار يحمل اسفارا على ان قوله يحمل صفة للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان
لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان
الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشئ بعينه كذا فى الكشاف وهو صريح فى ان اللام فى
المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول
ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو
كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان تقع النكرة اعنى قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت
المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما فى نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة
أحقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة فى
المعنى ان يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت
المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار
الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع وسيتضح هذا فى بحث الاستعارة
وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة **الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر** اشير باللام
الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد
بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن
ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج فاما ان يكون لجميع
الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما فى الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب
ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق
كما ذكر فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر وقال فى قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام
للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام
فى الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس
الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه
علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجى ونحوه
علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهنى ومثله النكرة كرجل واما على كل

الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء فى تميز بعضها عن بعض الا فى تعريف
الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هى هى لم يتميز من اسماء الاجناس التى
ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة
اليها باعتبار حضورها فى الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذى اورده
صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان
النظر فى المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية
باعتبار كونها حاضرة فى الذهن وهذا المعنى غير معتبر فى اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشئ ليس
باعتبار لعدمه **وهو** اى الاستغراق **ضربان حقيقى** وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
اللغة **نحو عالم الغيب والشهادة** اى كل غيب وشهادة **وعرفى** وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف **جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او مملكته** لانه المفهوم عرفا لا صاغة
الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام فى اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف
عند غير المازنى فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما هو فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث
لانهم يقولون انه فعل فى صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضى واما ما ليس فى معنى الحدوث
نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا
وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك فى غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق
سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يأتى للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا
زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر **واستغراق المفرد** سواء كان بحرف التعريف او غيره
اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما
يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافى خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافى
خروج الواحد والاثنين **بدليل صحة لا رجال فى الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل**
فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التى لنفى الجنس لانها نص فى
الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة فى سياق النفى والنهى والاستفهام ظاهرة فى الاستغراق
ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءنى رجل بل رجلان فانه حينئذ
يتحقق عدم الاستغراق والنكرة فى الايجاب ظاهرة فى عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا
كثيرا فى المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا فى غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفى المقامات

يا اهل ذا المغني وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة
نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل ولا رجل في الدار بل رجلان والى
هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع
يجوزه ولقايل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في
المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ايمة
الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ايمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل نحو اعلم
غيب السموات والارض وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين
وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني
القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على
الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى
ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين
من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين
اخرين من الاحاد والاثنين مع واحد اخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل
في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل
فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول
المسئلة لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا الصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض
دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض
من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام
باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو
الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب
منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض
عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو
بعض العظام بل كلها كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام
ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام
يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام صاحب المفتاح صريح

فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه شمل جميع العظم الافراد

فى انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافى بين الكلامين
واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان
قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل
والبعض بقى خارجا كالواحد والاثنين ومنشاء هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك
لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر فى علم الاصول والنحو وكلامه
فى الكشاف ايضا مشحون به حيث قال فى قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن
وفى قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من
الظلم لاحد من خلقه وفى قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اى ولا تخاصم عن خائن قط وفى
قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمى بالعالم يعنى لو افرد لتوهم انه اشارة الى
هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان
مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا
مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن
الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمى بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمى
بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمى به على هذا المعنى
وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه
التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من
الافراد مثبتا كان او منفيا مما قررته الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف
فى غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد
والجمع فى المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان
بعضه الى واحد منه كما فى قوله تعالى ان ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان
يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه فى تناول الجمعية فى الجنس وزان المفرد فى تناول الجنسية
والجمعية فى جمل الجنس لا فى وحدانه كذا فى الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا
منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روى عن ابن
عباس رض ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اريد بالواحد الجنس والجنسية
قائمة فى وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شئ واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية

مسارح نظر علمانك قيو ويرديكي مكات

من الجموع قلت هذا الكلام مبنى على ما هو المعتبر عندا لبعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اوردة توجيها لكلام ابن عباس رض ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام فى هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه للا فاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده و الوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافى بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفى ولام التعريف انما يدخل عليه اى على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظى ولانه اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج اى مختلط فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اى تعريف المسند اليه باضافته الى شئ من المعارف لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه فى ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثى هواى اى مهوى وهذا اخصر من الذى اهواه اونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه جنيب وجثمانى بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك فى الاول عبدى حضر وفى الثانى عبد الخليفة ركب وفى الثالث عبد السلطان عندى تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله اوغيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا وينادمه وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا اولانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم

نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسآمة السامع او المخاطب نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا
على اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها
ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد
او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة
بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضا[فة]
نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم تدلك على خزامى الارض النفحة
من رائحتها يعني على جنس الخزامى وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا
اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو ولا طائر
يطير بجناحيه على ما سيجيء ان شاء الله **واما تنكيره فللافراد** اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير
معين مما يصدق عليه اسم الجنس **نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية** اي القصد الى
نوع منه **نحو وعلى ابصارهم غشاوة** اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي
عن آيات الله تعالى وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول
بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى
بتأديته **او التعظيم او التحقير** يعني انه بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف
كقوله اي قول ابن ابي السمط **له حاجب** اي مانع عظيم **في كل امر يشينه** اي يعيبه **وليس له عن
طالب العرف** اي الاحسان **حاجب** حقير فكيف بالعظيم **او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له
لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر** والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب
ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا وتقديرا كما في المعدودات
والموزونات والمسبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله **وقد جاء للتعظيم
والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل اي ذوو عدد كثير** هذا ناظر الى التكثير **وآيات عظام**
هذا ناظر الى التعظيم ويجيء التقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان
وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف
حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله • اذا سئمت مهنده يمين • لطول الحمل بدله
شمالا • لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح
التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المص بان التحقير

قوله حاجب حقير ينبغي ان يعلم ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الايات والابيات امثلة لا شواهد
حتى يميز باحتمال الغير فلا يرد المناقشة بانه يحتمل ان يكون تنكير حاجب الثاني للافراد فيفيد العموم
لوقوعه في سياق النفي او للتعظيم اي ليس له عن طالب العرف مانع عظيم فكيف يمنعه الحقير على ان الذوق
السليم شاهد قوي على ان حمل التنكير على التحقير احسن بحسب المعنى والبيت بالسياق فليتامل كلمة منه

مُستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اى هبة او من نفح الطيب اذا فاح اى فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا فى افادة التحقير فهذا لا ينافى كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير فى نفحة من العذاب وبينه فى نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اى عذاب هائل او شئ من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثانى كما ذكره بعضهم لقوله تعالى فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد **ومن تنكير غيره** اى غير المسند اليه **للافراد او النوعية والله خلق كل دابة من ماء** اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهى نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر فى المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هى اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه **وللتعظيم فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير ان نظن الا ظنا** اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك فى كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذى يورد على مثل هذا التركيب هو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ما ذكر بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اى ما اغتره الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدماته فبهذا الاحتمال يصير

من ان قولك ضربت زيدا الا ضربا

المستثنى

المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير

الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اى ارضا

منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله • فيوما بخيل تطرد الروم عنهم • ويوما بجود

تطرد الفقر والجدبا • اى بعدد نزر من خيولك و فرسانك وشئ يسير من فيضان جودك

وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض

كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله

واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله • او يرتبط بعض النفوس حمامها • اراد نفسه وقد يقصد

به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه

واما وصفه اى وصف المسند اليه اخر المص ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو

المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل

وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره و قدم من التوابع

ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد

يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعنى

اما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه **فلكونه** اى كون الوصف **مبينا له** اى للمسند اليه **كاشفا عن**

معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه فى الكشف قوله

اى نحو هذا القول فى مجرد كون الوصف للكشف لا فى كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر

فى مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها • ايتها النفس اجملى جزعا • ان الذى تحذرين قد

وقعا • الى قوله ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا **الالمعى الذى يظن بك الظن**

كان قد راى وقد سمعا الالمعى واليلمعى الذكى المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب

صفة لاسم ان او بتقدير اعنى وخبر ان فى قوله بعد عدة ابيات • اودى فلا تنفع الاشاحة

من امر لمن قد يحاول البدعا • فالالمعى ليس بمسند اليه وقوله الذى يظن بك الى اخره وصف له

كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعى انه سئل عن الالمعى فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثله

فى الكشف قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان

الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير **او مخصصا** اراد بالتخصيص ما

يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل

في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم

قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة

عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر والرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره

فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او

الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعين اما بان لا

يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا

لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس

الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره

كما سيأتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة

وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد فيهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار

افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة فيكون في الارض ويطير بجناحيه وصفين مؤكدين

مثل امس الدابر واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي

لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة

لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة

نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة

لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها

وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميز عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون

الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست

كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله

تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا

مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال

في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم

بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر

بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها

الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك

بان سمعوا قوله فى سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما
جاءت النار هنا معرفة وفى سورة التحريم نكرة لان الآية فى سورة التحريم نزلت اولا بمكة
فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت فى سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه قلنا
يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب فى سورة التحريم
للمومنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبى صلعم والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا
فى سورة البقرة **واما توكيده فللتقرير** اى تقرير المسند اليه اى تحقق مفهومه ومدلوله اعنى
جعله مقررا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءنى زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة
السامع من سماع لفظ المسند اليه او حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع
توهم التجوز والسهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما
اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما
يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة فى شرحه ان المراد بمجرد
تقرير الحكم ولم يبين انه اى موضع من بحث التقديم والتأخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما
صرح به فى نحو لا تكذب انت من ان تأكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان
قيل انه لم يرد التاكيد الصناعى بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير
الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى تصريحهم
بانه ليس فى عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكى
لم يورد تحقيق تقوى الحكم فى فصل التقديم والتأخير مع الفعل بل فى اخر بحث تأخير المسند ولو سلم
فكان ينبغى ان يعرض للتخصيص بل هو اولى بالغرض لانه الذى يعبر فيه المسند اليه مؤخرا على
انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكى اشارة الى ما اورده فى فصل اعتبار التقديم
والتأخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى او لا غيرى تاكيد وتقرير للتخصيص
الحاصل من التقديم وايراده فى هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى التاكيد
الذى لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس فى شئ من التاكيد الاصطلاحى وهذا غير اسلوب الكلام
ومثل هذا كثير فى كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكى فى امثال
هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو
انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى او لا غيرى غلط فاحش عن ارتكابه

غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح **او دفع توهم التجوز** اى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير
او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا **او** لدفع
السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم
بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر **او** لدفع توهم **عدم الشمول** نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم
ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل
بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع
بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة
واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التعيين والتقريع
على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو
ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا
انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان
تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه
لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول
مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع
توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم
الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا
ولما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه
جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر محرض
باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه **واما بيانه**
اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان **فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد**
ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر
في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما
للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وفي قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه
عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل
فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان البتة ان يكون

اسماً مختصاً بمتبوعه ما ذكروا فى قوله والمؤمن العائذات الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل
صفة اجرى عليها الموصوف نحو جاءنى الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف
بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علماً فى هذه الصفة فان قلت
قد اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فى باب الوصف وذكر انه للبيان
والتفسير ولعله تبع السكاكى فى باب عطف البيان مصرحاً بانه من هذا القبيل فما الحق فى ذلك
قلت ليس فى كلام السكاكى ما يدل على انه عطف بيان صناعى لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح
والتفسير وان كان وصفاً صناعياً ويكون ايراده فى هذا البحث مثل ايراد كل عارف وكل انسان
حيوان فى بحث التوكيد على ما هو دأب السكاكى ويكون مقصوده انه وصف صناعى جى به للايضاح
والتفسير لا للتوكيد مثل امس الدابر على ما وقع فى كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين
حامل لمعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد اعنى الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية
والوحدة والغرض المسوق له الكلام فى الاول النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ
جنس الاله وفى الثانى اثبات الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحاً
لهذا الغرض وتفسير او هذا الذى قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد
والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به
منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اى يقرره
ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة
فما وقع فى شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد
الصناعى ليس بشئ اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد فى المفصل قوله نفخة واحدة مثالاً للوصف المؤكد
نحو امس الدابر فالحق ان كلاً من اثنين وواحد وصف صناعى للبيان والتفسير كما فى قوله تعالى
وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه
صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق فى باب الوصف فالآيتان تشتركان
فى ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه فى الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد
الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين
ان لا اختلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمص على ما توهمه القوم واستدل العلامة
فى شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى فى متبوعه

انه تابع ذكر ليدل على معنى فى متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة
على الاثنينية والوحدة اللتين فى متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد فى متبوعهما
الى احد جزئيه اعنى الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر اعنى الجنسية فكل منهما تابع غير صفة
يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى فى متبوعه
فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك
وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد
وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من
هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل
الامر كذلك عند التحقيق الا يرى ان السكاكى جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم
يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه
ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا يرى الى ما ذكر صاحب الكشاف
فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا
معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهى
انما هو عن اتخاذ الاثنين من الآلهة على ما مر تقريره **واما الابدال منه** اى من المسند اليه وفى هذا
اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل فى جاءنى
اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه فى التحقيق هو البدل وفى لفظ المفتاح ايماء الى ذلك **فلزيادة
التقرير نحو جاءنى اخوك زيد** فى بدل الكل وهو الذى يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما
متغايرين **وجاءنى القوم اكثرهم** فى بدل البعض وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه
وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون
البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين **وسلب عمرو ثوبه** فى بدل الاشتمال
وهو الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على
المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل
منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجىء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه
لا يقع فى فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفى التاكيد للتقرير قلت قد اخذ
هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه فى الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعمول او اضافة

البيان اى الزيادة التى هى التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير فى بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف فى قوله صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما فى البعض فظاهر واما فى الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءنى زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر وكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح واما العطف اى جعل الشىء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم وتأخر ومعية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الاخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اى مع اختصار واحترز به عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءنى زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءنى القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك فى تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ينقضى شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر فى حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لى حتى آدم او فى اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند فى حتى انه يعتبر فى الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل

المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول ولتفصيلهما معًا قلت ذكر الشيخ فى دلايل الاعجاز
ان النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات وجملة الامر انه
ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشئ للشئ او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود
من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففى نحو جاءنى زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجئ
عمرو بعد مجئ زيد بلا مهلة حتى كأنه معلوم ان الجائى زيد وعمرو والشك انما وقع فى الترتيب والتعقيب
فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءنى زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجئ
زيد ويحتمل انهما جاءاك معًا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجئ العطف
على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءنى الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف
واحدا قلت هذا فى التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه فى المعنى الذى ياكل فيشرب
فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطاء
فى الحكم الى الصواب وسيجئ تحقيقه فى بحث القصر نحو جاءنى زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا
جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون
عمرو كذا فى المفتاح والايضاح ولم يذكر المص ههنا لكنه مثل لا فى الرد الى الصواب الا ان لا
لنفى الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع لكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور فى
كلام النحاة ان لكن فى ما جاءنى زيد لكن عمرو لرفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على
ملابسة بينهما وملايمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها
بالاستثناء وهذا صريح فى انه انما يقال ما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجئ منتف عنهما جميعا
لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع فى المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك
على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن محكوم عليه الى آخر نحو جاءنى زيد بل عمرو
وما جاءنى زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان
يجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءنى زيد بل عمرو يحتمل
مجئ زيد وعدم مجيئه وفى كلام ابن الحاجب انه يقتضى عدم المجئ قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءنى
زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجئ زيد قطعا واما المنفى فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع
مع السكوت عن ثبوته وانتفائه فى المتبوع فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو ثبوت المجئ لعمرو مع احتمال مجئ
زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد فى المثال المذكور عدم مجئ زيد

البتة كما فى لكن وبهذا يشعر كلامهم فى بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفى يفيد نفى الحكم عن
التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو . بل ما جاءنى عمرو فعلم
مجئ عمرو متحقق ومجئ زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم فى المثبت ظاهر وكذا
فى المنفى على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب
بان بل فى المثبت مطلقا وفى المنفى على مذهب المبرد لا يقع فى كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل
الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد
فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اى ايقاع المتكلم
السامع فى الشك نحو جاءنى زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين او
للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما
فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومما
عده السكاكى من حروف العطف اى المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها
تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوى مذهب
الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من
احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له وهذا اولى من
قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه
لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله
بحيث لا يعمه وغيره كما قال فى المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على
المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما لانه يجعل احدهما
مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اى المسند اليه بالمسند يعنى لقصر
المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو
ولهذا يقال فى تاكيده لا عمرو فان قلت الذى يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند
هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم
ولكن غالب استعماله فى الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت
فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا
المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند

عليه الابرى الى قولهم فى اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان ضمير
الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف
فى قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف فى المفلحون الدلالة على ان المتقين
هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا
يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون
على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب فى هذا الفن
وقلة التدبر لكلام القوم واما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ
فى دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل
المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول
لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغى ان يكون الرجل
حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعنى زيدا
فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته
فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف و
فايدته لا معنى الفصل بل صرح فى هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر
لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل
قد يكون للتخصيص اى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد
ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون
لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون فى الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند
اليه نحو ان الله هو الرزاق اى لا رازق الا هو وقصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى و
الحسب هو المال اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر
والشيب هما فالحيوة هى الحمام اى لا حيوة الا الحمام **واما تقديمه** اى تقديم المسند اليه على المسند
فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر
للمزال لا للقار فى مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا
والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذى كان قبل التقديم وتقديم لا
على نية التاخير كتقديم المبتداء على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل

فنجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب
الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب
الثاني فليكن ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر اين كانت تلك العناية وبم كان
اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المص الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه
الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر
المحكوم به ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقدم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكر
اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل
يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كلما كان معه
شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ
تشويقا اليه ومن هذا كان نحو الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ
واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت
البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي
ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضواهر السقط وقبله بان
امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول
به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عم ولا ناقة صالح ولا ثعبان
موسى ولا القفنس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب البيت السابق واما لتعجيل المسرة او
المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام
انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار
وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقير نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب
انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد
يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب
الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح
او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اذا كان الخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر

الثانى الاخبار والمص لما فهم من الثانى ايضا معنى خبر المبتداء اعترض عليه بان نفس الخبر تصور
لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا
اى اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سياتى فى احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات
وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم
دخلا فى الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره فى بحث لو ان شاء الله تعالى
لكان وجها ومثلا افادة زيادة تخصيص كقوله • متى تهزز بنى قطن تجدهم • سيوفا فى
عواتقهم سيوف • جلوس فى مجالسهم رزان • وان ضيف الم فهم خفوف • والمراد هم
خفوف كذا فى المفتاح اى محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المص
هذا تفسير للشئ باعادة لفظه ليس بشئ واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط
بكون الخبر فعليا على ما سياتى فى نحو انا سعيت فى حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع
خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ايمة التفسير بالحصر فى قوله تعالى
وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك مما
الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر فى قولهم فهم خفوف غير مناسب للمقام
واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذى اشار اليه فى
قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهى ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد
تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن فى بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء
عبد القاهر اورد فى دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه
ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلى اى قصر الخبر الفعلى عليه والتقييد بالفعلى مما يفهم من
كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان للخبر من المشتقات
نحو وما انت علينا بعزيز ان ولى حرف النفى اى ان كان المسند اليه بعد حرف النفى بلا فصل من
قولهم وليك اى قرب منك نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول لغيرى فالتقديم يفيد
نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا
الا فى شئ ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفى كونك القائل لا نفى القول ولا يلزم منه ان
يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك
معه فى القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من فى العالم ولهذا اى ولان التقديم

بعيد

يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم
الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائليه هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته
عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته ولا احد
غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك
ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك
انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند
اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه
الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد
راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا
على وجه العموم لما تقدم فاثبت المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد
تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور
وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة
على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة
على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في
سياق النفي وهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد
والاعتذار عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكر ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن
همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على
من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع
ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما
منكم من احد عنه حاجزين وفسروه في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات
النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت
في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن
يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وقد يقال هو مبني على ان احدا اسم في معنى
الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون

المعنى ما انا رأيتُ جميع الناس و يلزم المحال المذكور وكلاهما فاسدان لان هذا الامتناع
جارٍ في نحو ما انا رأيتُ رجلاً وما انا اكلتُ شيئاً وما انا قلتُ شعراً وغيرِ ذلك مما وقع بعد الفعل
المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احدٌ هنا مبدلٌ
الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد ولئن لا يكون بمعنى الجمع ولو سُلّم فيكون المعنى
ما انا رايتُ جمعاً من الناس والمنفي ح هو الرُؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع
الناس فالحاصلُ ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كلّ احدٍ نفيٌ لعموم الذي هو سلبٌ
جزئيٌ وقولنا ما انا رأيتُ احدًا او رجلا ونحو ذلك يُفيد عمومَ النفي الذي هو سلبٌ كليٌ وتخصيصه
بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم يَرَ احدًا
وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كلّ احدٍ بل يكفيه ان يكون راى احدًا لان السلبَ
الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلبُ الكلي يستلزم السلب الجزئيَّ فيصح ان الرؤية
الواقعة على كل احدٍ منفيةٌ ويتم ما ذكره المص لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم
امتناع ما انا ضربتُ زيدًا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضربِ الواقع على كل احد ويلزم
المحال المذكور وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايتُ احدًا
لما كان عامًا لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عامًا كذلك وهو انك
رأيتَ كلّ احدٍ في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم
ان يكون ما نُفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقًا بين المتكلم والمخاطب
ان عامًا فعام وان خاصًا فخاص اذ لو اختلفا عمومًا وخصوصًا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب
والنقد بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب
الكلي اعني عدم رؤية احدٍ من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدًا ان انسانا لم يرَ احدًا
من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه وزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت
وهمه وحصرت في نفسك هذا السلبَ اعني عدم رؤية احدٍ من الناس اذ لو اختلف الفعلان
ايجابا وسلبًا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدايرة في هذا المقام على السنتهم
وهي متقاربة ومتناقضها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند
اليه على الفعل وحرف النفي جميعًا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا
التخصيص في نحو ما انا قلتُ هذا مثله في نحو انا ما قلتُ كذا وليس هذا اول قارورة كسرت

فى الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفى جميعا فحكمه
حكم المثبت يأتى تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا اقدم على الفعل دون حرف النفى
فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين فى النفى فان قولك انا ما سعيت فى حاجتك عند
قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعى فى حاجته واصاب لكنه اخطاء فى فاعله الذى لم يسع
فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت فى حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود
سعى واصاب فيه لكنه اخطاء فى فاعله الذى سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك
ما انا سعيت فى حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعى واصاب
لكنه اخطاء فى فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل
قطعا على الوجه الذى ذكر فى النفى ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما
انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة فى شئ ثبت انه مقول ولهذا
لم يصح ان يكون المنفى عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم
شيئا انا رأيت احدا من الناس لا قتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر فى الدنيا واكل كل شئ
يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا
لم يقل شعرا قط ولم ياكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب فى ذلك لكنه اخطا فى
تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما
اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذى لم يقل
شعرا انا الذى لم يأكل اليوم شيئا انا الذى لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص
ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفى فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا
يصلح فى هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا لانه انما يكون عند
القطع بثبوت الفعل على الوجه الذى ذكر فى النفى من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل
للرد على من اصاب فى نفى الفعل واخطاء فى من نفى الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده او بمشاركة
المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفى جميعا بل الواجب فيما يلى حرف النفى ان يكون
المخاطب مصيبا فى اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا فى اعتقاد ان فاعله هو المذكور
وحده او بمشاركة الغير فليتامل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضى ان يكون انسان غيرك
قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون فى المثبت كذلك لما تقدم فى

لكون المناظرة فى كلام ثبت انه مقول

انت ذلك الانسان

هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث علّلوا امتناع ما انا ضربتُ الا زيدًا
بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربتُ زيدًا وتقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي ان لا تكون
ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرتم لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي
ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان
الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما تكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة
يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيدًا مخطئا في اعتقاد انه فاعله
انت تقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربتُ الا زيدًا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي
الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدًا مسلَّم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع
في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبًا
لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه
الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتنافى بخلاف ما ضربت الا زيدًا
فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد
فيثا اي التوفيق لا يناقضه بجواز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدًا والآخر على زيد
ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فلم يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له
بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول هو المنتقض
بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندك
ان فهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدًا احد بانه يعترض عليه فيقال ان النفي
لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب لما
استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي
ضرب الا زيدًا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدًا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون
انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المص ليس مخالفة لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها
في قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد
قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة
للمتكلم غير مقروءة له لما مر هذا محال ولا عطف على إن وَلِيَ حرف النفي والمعنى إن وَلِيَ المسند
اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرّفا مظهرا او مضمرا

وان لم يل حرف النفى بان لا يكون فى الكلام نفى اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفى والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوى واليه اشار بقوله **فقد يأتى** اى التقديم **للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره** اى غير المسند اليه المذكور **به** اى بالخبر الفعلى **او زعم مشاركته** اى الغير **فيه** اى فى الخبر الفعلى **نحو انا سعيت فى حاجتك** لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعى فى حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثانى قصر افراد **ويؤكد على الاول بنحو لا غيرى** مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواى وما اشبه ذلك **وعلى الثانى بنحو وحدى** مثل منفردا ومتوحدا وغير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة فى الاول ان الفعل صدر من غيرك وفى الثانى انه صدر منك بمشاركة الغير ولذا كان صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيرى وعلى دفع الثانى نحو وحدى دون العكس **وقد يأتى لتقوية الحكم** وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص **نحو هو يعطى الجزيل** قصدا الى ان تقرر فى ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر فى باب كون المسند جملة **وكذا اذا كان الفعل منفيا** فقد يأتى للتخصيص نحو انت ما سعيت فى حاجتى قصدا الى تخصيصه بعدم السعى وقد يأتى للتقوى ولم يمثل المصنف الا به ليفرع عليه الفرق بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص **نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفى الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت** مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا **لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم** لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفى الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفى الكذب هو الضمير لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب فى هذه الحالة التى اتكلم فيها مسند الى غير الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفى الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولك سعيت انا فى حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعى من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذى قصده صاحب المفتاح فانه ليس اذا قلت سعيت فى حاجتك او سعيت انا فى حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعى فى حاجته قد وقع خطأ منه فى فاعله فتقصد ازالة الخطاء بل اذا قلته اى المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعى فى حاجته منك غير منسوب بتجوز او سهو او نسيان اى فى الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفى التقوى لانه انما اورد هذا الكلام فى بحث التخصيص وانما خص لبيان بالمثال الاخير لانه هو محل

الاشتباه والمشايخ العلامة قد اوردَ في هذا المقام على سبيل التجوز والسهو والنسيان ما لا يزيد
النظر فيه على التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداءً اى من غير علم المخاطب بوجود سعي
منك سعيتُ في حاجتك او سعيتُ انا في حاجتك لتفيد وجودَ السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز
او سهو ونسيان بخلاف ما لو قلتَ في الابتداء لافادة وجود السعي ولا في الابتداء انا سعيت
في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوّزٍ وسهو ونسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما
يُستعمل لردّ الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمل لافادة وجود السعي فاما ان
يكون باعتبار انه معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه ان لم يعرف انه ليس معناه او
نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيتُ في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء
المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير
لمساهلة كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز والسهو والنسيان على الاول من المتكلم
وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى كلامه ما بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا
بنى الفعل على معرف **وان بني الفعل على منكر افاد التقديم اى** البناء على المنكر **تخصيص الجنس او الواحد
به** اى بالفعل **نحو رجل جاءني اى لا امرأة** فيكون تخصيص جنس **او لا رجلان** فيكون تخصيص واحد
قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير
ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من
الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آتٍ
ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد
اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل
الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى انه
الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المص انه اذا بني الفعل على منكر
فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف
بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن بشرط ان يقصد به
الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى **ووافقه** اي عبد
القاهر **السكاكي على ذلك** اى على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل
لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص

وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا ومنكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكر المص
انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد
القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه
مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجي وان
كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل
موخرا فهو للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا
يليه وصرح باشتراك الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل
القطع لا يحتمل التقديم وكريد ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف
والى هذا اشار بقوله **الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص** بشرطين اشار الى الاول بقوله **ان**
جاز تقدير كونه اى المسند اليه **في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط** لا لفظا **نحو انا قمت**
فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل
والى الثاني بقوله **وقدر** عطف على جاز اى قدر كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى **والا** اى
وان لم يوجد الشرطان **فلا يفيد الا تقوى الحكم** سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير
او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله **جاز** تقدير التاخير **كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر**
او لم يجز اصلا **نحو زيد قام** فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان
مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه
في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد
بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من
هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا
معنى قوله **واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال**
من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما
جعله من هذا الباب **لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له** اى للتخصيص **سواه** اى سوى تقدير
كونه موخرا في الاصل على انه فاعل معنى ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ
بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة
وهي في المنكر دون المعرف **ثم قال وشرطه** اى شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير

ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر اى معناه رجل جاءني لا امراة او لا
رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعنى
تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير
للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثاني اعنى تخصيص الافراد فلنبوه اى هذا التقدير
عن مظان استعماله اى موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد
الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما
اهر ذا ناب الا شر فالوجه اى وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع
من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر فى تنكير
المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا
شر اى الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي
فيتاتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مختصة بالوصف المقدر المستفاد
من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر
ولقايل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع لتحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه فى الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح
وقوعها مبتداء كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح فى المعرف لصحة وقوعها
مبتداء ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير فى افادة التقديم الحصر
والحصر هنا ليس بمستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل
على نفى الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا يدل على
هذا انه قال بالتخصيص الحصري فى قولنا ما ضربت اكبر اخويك وهو فى معنى ما ضربت اخاك
الا كبر وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي
كالتاكيد والبدل سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع
تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع فى تقديمهما واياما
كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع
يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما فى جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن
العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتداء

واُقيم مقامه ضميرٌ فلا ويجوّز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكّم والاستدلال بالوقوع فاسد
لان هذا اعتبار محضٌ منّا فكما نعتبر في جردٌ قطيفة فليعتبر فى زيدٌ قامَ فان قلت تقديم الفاعل حال
كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق وامّا التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعًا بل هو واقع كالتأكيد
فى قوله بنيت بها قبلَ المحاقِ بليلة • فكان محاقًا كلّه ذلك الشهر • فان كله تاكيدٌ لذلك الشهر
والمعطوف فى قوله عليك ورحمة الله السلامُ على وجهٍ وبيتِ الحماسة • لو كان يُشكى الى الاموات
ما لقى الاحياء بعدهم من شدّة الكمد • ثم اشتكيت لاشكانى وساكنه • قبرٌ بسنجار او قبرٌ على فهد
فان قوله وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت وهو فى قولنا انا قمتُ وانتَ قمتَ وهو قام
عند قصد التخصيص ليس بمبتداء عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحى مقدّم والجملة فعلية
وكذا رجلٌ جاءنى بدل اصطلاحى قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعًا شايع عند النحاة
ولذا جعلوا الطيرَ فى قوله والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ عطف بيان للعائذات لا موصوفًا واتفقوا
على امتناع ما جاءنى الّا اخوك احدٌ بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة
ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتداء قايمٌ ههنا بعينه وامّا قوله فكان محاقًا كلّه
ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت ممّا يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدًا للضمير المستتر
فى كان للدلالة قوله قبل المحاقِ على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرًا له ولو سلم
فيكون شاذًا محمولًا على الضرورة فلا يدلّ على جوازه فى السّعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط
والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء
وثمّ واو ولا على المعطوف عليه فى ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل وامّا
تقديم التاكيد والبدل فى السعة على المتبوع والعامل جميعًا فممّا لم يقل به احدٌ ثم لا نسلم انتفاء
التخصيص فى صورة المنكر اعنى نحو رجلٌ جاءنى لولا تقدير التقديم لحصوله اى التخصيص بغيره
اى بغير تقدير التقديم كما ذكر السكاكى فى شرّ اهرّ ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير
والتكثير والتقليل وغير ذلك ممّا يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرّح بان لا سبب للتخصيص
سواه لكن استلزم ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتداء
لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل وغيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم
فلا بدّ منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصّص بالوصف يمتنع تقدير التأخير فيه لصحة
وقوعه مبتداء كالمعرّف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادًا من الوصف والّا فلا توجيه لكلام

بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي
يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني لا امراة ولا رجلان
ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلاً ولا عقلاً وقول الشيخ عبد
القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب
من قبيل هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى
الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية
والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي
شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه
مخففاً ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته
للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوى والثاني
عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني ولا يخفى ما فيه
من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفاً على تضمنه ليكون اوضح ولهذا
اي لشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك
لكونه فيها فعلاً عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما في صورة لام التعريف على صريح الفعل
ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلاً قائماً
وبرجل قائم والحاصل انه لما كان متضمناً للضمير ومشابهاً للخالي عنه روعيت فيه الجهتان
اما الاولى فبان جعل قريباً من هو قام في التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا
عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء
على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه
لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلت جعل تابعاً للمسند الى
الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد
عارف ابوه اي جعل تابعاً لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد
مثله وقال المصنف معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفرداً كان الظاهر
او مثنى او مجموعاً ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ

م قوله فيه تحصيل الحكم التقوى مختصر

مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت
تجود وفى الايجاب مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيرى باكثر هذا الناس يخدع اى الامير
حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه
اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفى عنه واريد ان من كان على الصفة التى
هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته
او المنفى عنها بالطريق الاولى والثانى كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير فى النفى وعن
سلبه عنه فى الايجاب لانه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود
ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم
يتصف بالانخداع ولا شك فى ثبوت عدم الانخداع لاحد فى الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما
قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد بثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه
كما فى قولنا مثلك لا يوجد وقوله • غيرى جنى وانا المعاقب فيكم • فكاننى سبابة المتندم • فان التقدم
ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان
يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذلك
القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اى لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول ضربنى
من غير ذنب اى ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيرى فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام
آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من فليتنبه له لكونه اى يرى تقديمه كاللازم
لكون التقديم اعون على المراد بهما اى بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس
الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجئ والتقديم لكونه مفيدا للتقوى اعون على اثبات الحكم
بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ فى دلايل الاعجاز ومعناه ان مقتضى
القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر
اللازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين
الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم
يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رأيت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورأيت
اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع يأبى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على
المسند المقرون بحرف النفى لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفى الحكم عن كل فرد من افراد

ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اى افادة التقديم النفي عن كل فرد والتأخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التأكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتأخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعد لم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا لبعض اخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسانا لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا

عن كل

عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان تاكيداً لا تأسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على
التأسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى آخر لا
لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التأخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في
الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه
عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام
الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم
ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود
موضوعها اى موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم
النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة
في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فعند ورودها في سياق
النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة
كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس
فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تأسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل
لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتأخير بالعكس
وذلك لان لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة
وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان
لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تأكيداً حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل
فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افادة الاسناد الى ما اضيف اليه
كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اى الى كل لان انسانا
صار مضافا اليه فلم يبق مسنداً اليه فيكون اى على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيداً للمعنى
الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تأسيسا لا تأكيداً لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما
يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم

وهو نفي الحكم عن جملة الافراد في الصورة الاولى ونفي الحكم عن كل فرد في الصورة الثانية

كل انسانٍ انما افادة حينئذ نفس الاسناد الى كل لا شئ آخر ليكون كل لتقويته ولمّا كان لقائل ان
يدفع هذا المنع بانّ ما ذكرت من معنى التاكيد هو التأكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا
ان يكون كلّ لافادة معنى كان حاصلاً بدونه وح لا يتوجّه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان
يكون معنى التاكيد هذا فقال **ولانّ الصورة الثانية** اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسانٌ **اذا**
افادت النفي عن كلّ فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كلّ على الثانية اي على افادة
النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كلّ انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كلّ فرد **لا يكون**
كلّ **تأسيسًا** بل تاكيدًا على ما مرّ من التفسير لانّ هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تأسيسًا
فلو جعلناها للنفي عن كلّ فرد وقلنا لم يقم كلّ انسانٍ لعموم السّلب مثل لم يقم انسان لا يلزم
ترجيح التاكيد على التأسيس اذ لا تأسيس هنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على
الآخر والحاصل انّ لم يقم انسانٌ لما كان مفيدًا للنفي عن كلّ فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا
المعنيين حاصل قبل كلٍّ فعلى ايّهما حملت يكون تاكيدًا لا تأسيسًا فلا يصحّ قول المستدل انه يجب
ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم
انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كلّ انسان عليه بطريق المطابقة
فلا يكون تاكيدًا لانا نقول امّا ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط
لزم ان يكون كلّ في قولنا لم يقم كلّ انسانٍ تاكيدًا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كلّ فرد وان
اشترط لزم ان لا يكون كلّ في قولنا كلّ انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدًا لانّ
دلالة قولنا انسانٌ لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وحينئذ يبطل ما ذكرتم
بل الجواب انّ نفي الحكم عن الجملة امّا بان يكون منفيا عن كلّ فرد او بان يكون منفيا عن بعض
الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم
الاوّل فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تأسيس ولو جعلنا لم يقم كلّ انسان للنفي عن كلّ
فرد يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل
فيكون تأسيسًا قطعًا لانّ هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتأمّل **ولانّ النكرة المنفية اذا**
عمّت كان قولنا لم يقم انسانٌ سالبة كليّةً لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بيّن فيها انّ
الحكم مسلوب عن كلّ واحد من افراد الموضوع لا يقال سمّاها مهملة باعتبار اهمال السور اعني
اللفظ الدالّ على كميّة افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم انّ المهملة هي التي يكون

موضوعها

موضوعها كلياً وقد اهمل فيها كمية افراد الموضوع اى لم يبين فيها ان الايجاب او السلب فى كل افراد
الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة ولما انه
لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شئ
يدل عليه ضرورة ولا نعنى بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلى لا شئ ولا واحد
فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك ونص
عليه الشيخ فى الاشارات وههنا يجوز ان تكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال
التنوين عليه سور الكلية كما انه فى الموجبة سور الجزئية على ما قال فى الاشارات ان كان ادخال الالف
واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة فى لغة العرب **وقال عبد القاهر**
فى تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفى واخرى لنفى الشمول **ان كانت** كلمة كل **داخلة فى حيز**
النفى بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفى او لا وسواء كان الخبر فعلا **نحو** قول
ابى الطيب **ما كل ما يتمنى المرء يدركه** تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن او غير فعل نحو قولك
ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية والتميمية **او معمولة للفعل المنفى** اما ان
تكون عطفا على داخلة فى حيز النفى واما ان تكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى وجعلت
معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول فى حيز النفى والتاخير عن اداة النفى شامل
لوقوعها معمولة للفعل المنفى فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما الثانى فلان
التاخير عن اداة النفى اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاء فى كل القوم او غير
ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظى ... فلم يخرج
منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفى وان جعلته اعم من اللفظى والتقديرى دخل فيه القسمان
وايا ما كان لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا فى
حيز النفى بان تقدم النفى عليه لفظا او تقديرا يعنى كلا اذا قدمتها على الفعل المنفى العامل فيه فانه
مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير
الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفى ما اذا لم تدخل اداة النفى على فعل عامل فى كل ما يشعر
به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفى الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت
معمولة للفعل المنفى اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له **نحو ما جاء القوم كلهم او ما جاء كل القوم** وقدم
التاكيد لان كلا الاصل فيه **او** مفعولا كذلك متاخرا نحو **لم آخذ كل الدراهم** او الدراهم كلها **او** مقدما

نحو كل الدراهم لم آخذ او الدراهم كلها لم آخذ وتركت التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل
منفيا بلم لان المنفى بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين فى النحو وكذا اذا وقعت
مجرورا اوظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففى جميع هذه توجه النفى
الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف
اليه كل ان كانت كل فى المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذى حمل عليها او اعمل فيها كقولنا فى
الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفى الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم
فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما
كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اى تعلق الفعل او الوصف به اى ببعض ان كانت كل فى
المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ
كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذها انا وما آخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء
ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال
قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال كل فى حيز النفى لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان
وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله
لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم
اكثرى لا كلى والا اى وان لم تكن داخلة فى حيز النفى بان قدمت على النفى لفظا ولم تقع معمولة
للفعل المنفى عم النفى كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفى اصل الفعل عن كل فرد كقول النبى عليه السلام
لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك
لم يكن اى لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اى وعلى عموم النفى وشموله كل فرد ورد
قوله اى ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع
شيئا مما تدعيه على من الذنوب قال المص المعتمد فى اثبات المطلوب الحديث وشعر ابى النجم
اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين
بعد ثبوت احدهما على الابهام فى اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفى كل منهما ردا على
المستفهم وتخطية له فى اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا
فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثانى ما روى انه لما قال النبى عليه السلام
كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا

لما صح بعض ذلك فقد كان رد له لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي
رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم
يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا
ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا
لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى
تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا
وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تأكيدا او مبتدأ لا تقول
جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث
كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ
لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر
الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل
الا تأكيدا او مبتدأ لان قياسها ان تستعمل تأكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضمير لان معناها
افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة متقدما
ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة
عما هي لها فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر ان كله لله هذا كلامه
واما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر
والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام
على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم
نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم
تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل في الذهن مبهم باعتبار
الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو
للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل
في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في نعم رجلا السلطان
ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد
من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب

في احد القولين اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما فى قول من يجعل المخصوص مبتداء
ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير فى نعم
عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان
ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود فى وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ
لا معنى له حينئذ قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره
مستترا من غير ابراز سواء كان للمفرد او المثنى والمجموع لمشابهته الاسم الجامد فى عدم التصرف
حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير
المخصوص فى اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز
للتاكيد مثله فى نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص
بالفاعل كما مر **وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة** فالاضمار فيه خلاف مقتضى
الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان فى الكلام مونث غير فضلة نحو هي هند مليحة
وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المونث ولم يسمع
نحو هي الامير بنى غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه وانما لم يتعرض المص
لنحو قولهم يا له رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات لانه
ليس من باب المسند اليه **ليتمكن** تعليل وضع المضمر موضع المظهر **ما يعقبه** اى يعقب ذلك الضمير
اي يجى على عقبه **فى ذهن السامع لانه** اى السامع **اذا لم يفهم منه** اى من الضمير **معنى انتظره**
اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله عليه النفوس من التشوق الى
معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة
التعب ومعاناة الطلب له فى القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان
يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام
ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر فى التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى
التزام تاخير المخصوص فى باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم
جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم
منه معنى انتظره انما يصح فى ضمير الشان دون الضمير فى باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر
لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون

لانه مسند اليه وحق المسند اليه مقدم

ح عليه رجع ضمير نعم الى المبتدا

وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القرآن او لانه
بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن لا
يلتفت الى غيره كقوله في المطلع. زارت عليها للظلام رواق. وقد يعكس اى يوضع المظهر موضع
المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اى بتمييز المسند
اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول
بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اى كامل في الرجولية اعيت اى اعيته
بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا
الذى ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحرت الامور علما اتقنتها زنديقا
كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق
غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما
اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت
عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشئ المتعين
المتميز هو الذى له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون
العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بالحكم البديع انه عبارة عنه ومعنى
كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على
كمال العناية اى او للتهكم والسخرية بالسامع كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمه مشار اليه
اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده
بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع اسم الاشارة موضع
المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول ابن دمينة تعاللت
اى اظهرت العلة والمرض كى اشجى كى احزن من شجى يشجى على حد علم يعلم واما شجا يشجو فهو
متعد يقال شجانى هذا الامر اى احزننى وما بك علة تريدين قتلى قد ظفرت بذلك اى بقتلى
ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة
وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اى تمكين المسند
اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه في الحوائج
ونظيره من غيره اى ونظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين

من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة
المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او لادخال الروع في ضمير
السامع وتربية المهابة هذا كالتأكيد لادخال الروع او تقوية داعي المأمور اى ما يكون داعيا لمن
امرته بشئ الى الامتثال والاتيان به مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول
الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية
داعي المأمور من غيره اى من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأى فتوكل
على الله حيث لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي عليه السلام الى التوكل عليه لدلالته على
ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة
كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد
فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي لما في لفظ عبدك العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من
استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي
كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي
الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه
وليعلم ان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول بتلك الصفات كائنا من كان
انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية
الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى
الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص
بالقدر المذكور وهو ان تكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير غائب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم
والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين
لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح في كلام
السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غائب او بالجميع
على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام او عدل عنه الى
الآخر او لم يرد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المصنف من
تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا مأخوذا من التفات الانسان من
يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه فقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه

قوله لا يختص مطلقا النقل بهذا القدر

كبرنا

كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة كقوله اى امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح
الهمزة وضم الميم اسم موضع وروى بكسرهما خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من
الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه
الى الآخر فهو الالتفات لانه قد صرح بان قوله ليلك التفات لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر
ليلى بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة
التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى باخر منها اى بطريق آخر من الطرق
الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام
ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المص فى الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا
من اطلاقاتهم واعتبارا لتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب
والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا فى اصغائه فلو لم
يعتبر هذا القيد لدخل فى هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو
ونحن رجال وانتم رجال وانت الذى فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما
عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر وضمير الغائب ومنها
نحو يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدى وفى التنزيل انت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم لان
الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت له نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت
فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد والباقى جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه
تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها يا من هو عالم حقق لى هذه المسئلة
فانك الذى لا نظير له فى هذا الفن ونحو قوله • يا من يعز علينا ان نفارقهم • وجداننا كل شئ
بعدكم عدم • فانه لا التفات فى ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق
الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر
وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم
فليس بشئ قال المرزوقى فى قوله انا الذى سمتنى امى حيدره كان القياس ان يقول سمته
حتى يكون فى الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد فى الاخبار عن نفسه وكان الآخر
هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك
قبيح عند النحويين حتى ان المازنى قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من لا

لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله
ليريه من اياتنا فيمن قرا بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم
مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات ليريه ومتمماته **وهذا اخص** اى الالتفات
بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى
بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل
الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى قوله
تطاول ليلك بالاثمد • ونام الخلى ولم ترقد • وبات وباتت له ليلة • كليلة ذى العاير الارمد •
وذلك من نبإ جاءنى • وخبرته عن ابى الاسود • فى الصحاح العاير قذى العين وفى الاساس
فى عينه عوار وعاير اى غمصة تمض منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازى كصام نهاره
فانه لا التفات فى البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكى بان فى كل بيت من الابيات
الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات فى ثلث ابيات
ظاهر فى ان مذهب السكاكى موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها فى بات والاخران
فى جاءنى احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة
فى بات او يكون الثانى فى ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف فى ذلك
للخطاب والثالث فى جاءنى باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فصح ان يكون فيه
ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون فى
شئ حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب فى ليلك الى الغيبة فى بات
قد اضمحل الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم فى جاءنى
الا من الغيبة وحدها وعن الثانى انا لا نسلم ان الكاف فى ذلك خطاب لنفسه حتى يكونا
المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما فى قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك
ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم **مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لى**
لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى
يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لى لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم
لا تعبدون الذى فطركم كما سيجئ فالمعبر عنه فى الجميع هو المخاطبون فان قلت يكون قوله
ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت

لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري
اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم من قوله من بنا جاءني وقد قطع المصنف
بانه وارد على مقتضى الظاهر ونحو ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى
الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الاية
والبيت التفات عند السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر
في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققناه **والى**
الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما
له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام وانما هو استعمال المولدين **ومن**
الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة **طحا بك** اي ذهب بك **قلب في الحسان** متعلق بقوله **طروب**
قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها **بعيد الشباب**
اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم **عصر حان مشيب** اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم **يكلفني**
ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب
وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية
على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها وعلى انه خطاب للقلب ففيه التفات
اخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور **وقد**
شط اي بعد **وليها** اي قربها **وعادت عواد بيننا وخطوب** قال المرزوقي عادت يجوز ان تكون فاعلت
من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت
عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل **والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين**
بهم مكان بكم **ومن الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه** مكان ساقه
والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط
ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان
ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري
من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير • ثقي بالله ليس له شريك • ومن عند الخليفة بالنجاح
اغثني يا فداك ابي وامي • بسيب منك انك ذو ارتياح • فانه ليس من الالتفات في شيء لان
المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير

للجمهور فتولى الى العلاء • هل يزجرنكم رسالة مرسل • ام ليس ينفع فى اولاك الوك • فيه التفات
عند الجمهور من الخطاب فى يزجرنكم الى الغيبة فى اولاك بمعنى اولئك وهو قال انه اضراب
عن خطاب بنى كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان
المخاطب بهل يزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين
احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له فى المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما
كما فى قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم
وفى كلامهم قيمهم الفقر ظهرى والفقر من قاصمات الظهر وفى قول جرير متى كان الخيام
بذى طلوح • سقيت الغيث ايتها الخيام • اتنسى يوم تصقل عارضيها • بفرع بشامة سقى
البشام • والثانى ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلج فى ذهنه شئ فتلتفت الى الكلام يزيل اختلاجه
ثم ترجع الى المقصود كقول ابن ميادة • فلا صرمه يبدو وفى اليأس راحة • ولا وصله يصفو
لنا فنكارمه • كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به واجاب بقوله وفى اليأس راحة
ووجهه اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب
كان احسن تطرية اى تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء
اليه اى الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اى قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه
العام لطيفة ووجه يختص به بحسب مناسبة المقام كما فى سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر
الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق
بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر
الى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات وهى قوله مالك يوم الدين المفيد انه اى ذلك الحقيق
بالحمد مالك للامر كله فى يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع
والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب
ذلك المحرك لتناهيه فى القوة الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه
بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات والبا فى بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته
بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد
بما يدل على تخصيصه بالعبادة وهى غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة فى
جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن

قوله كان احسن اى احسن من كلام لم ينقل من اسلوب الى اسلوب آخرها

ان تراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام وتكون العبادة
له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة فى المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات
هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ فى القراءة يجب ان تكون قرائته على وجه يجد من نفسه
ذلك المحرك المذكور هذا الذى ذكره جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق
بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة
فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل
على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذى لا يحق العبادة الا به ولان المخاطب ادخل فى التميز
واعرف فيه فكان تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال
ان ازدياد ذكر لوازم الشئ وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلو به فلما ذكر الله تعالى
توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام
ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية
والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب
واليه معاد العباد فاضطرت النفس بالكلية اليه لتناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات
فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر
الذوات حاضرا فى قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها
ينبغى ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه
الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال
ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء فى بغير
للتعدية وفى بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المخاطب الذى صدر منه
كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها على انه اى ذلك
الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج
متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب
هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان
حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى
فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج

قوله عدة اقسام من اضافة الصفة الى الموصوف اى اقساما معدودة
قوله تلقى المخاطب من اضافة المصدر الى المفعول اى تلقى المتكلم المخاطب

اصل القصة ان القبعثري الشاعر كان جالسا في بستان مع جماعة من الاذكياء وكان الاوان اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال القبعثري اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبعثري وهدده فقال القبعثري اردت الحصرم ثم قال له الحجاج ... الى آخر القصة فانظر الى ذكاوة القبعثري فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته واحسن اليه على ما يحكى حسن چلبي

انما هو التقييد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير
في السلطان وبسطة اليد جديرا بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد
اي يقيد ويوثق من صفده وقال له الحجاج ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير
من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل
بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير
الاولى بحاله اي حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت
للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال
يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود
كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب
ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم
وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان
يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق
علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من
خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون
فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان
تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكرها على سبيل التضمن دون القصد ومنه
اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه
نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض بمعنى يصعق وهذا في الكلام
لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله
تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع
له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر
فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وحينئذ
يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال
بحسب الوضع ودلالتهما بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على
مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما

هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع

هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضى عند الاكذبين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عما هو
موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر ومنه اى من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل
احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعى الى اعتباره من
جهة اللفظ بان تتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو فى موقع المبتدا نكرة
وما هو فى موقع الخبر معرفة كقوله. قفى قبل التفرق يا ضباعا. ولا يك موقف منك الوداعا اى لا
يك موقف الوداع موقفا منك والثانى ان يكون الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه
ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه
هنا ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة فى
الرأس والخاتم فى الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه
لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا
الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله. فانك لا تبالى بعد حول. اظبى كان
امك ام حمار اى ذهب التسود من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذه الصفة
سنة لا يبالى انسان منهم ان كان هجينا ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان
ظبى مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة
كما فى قوله ولا يك موقف منك الوداعا وتحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة
بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة
هو ظبى لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبى مبتدا وكان امك خبره
وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل فى الدار ام امرأة وجاز عطف على ظبى لان
وجود الهمزة فى الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء فى الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون
زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام نحو لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة
كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه فى الاصل هو الام و
المعنى اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون حمارا فافهم
وقبله اى القلب السكاكى مطلقا انما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال
البلاغة وامن الالتباس ويأتى فى المحاورات وفى الاشعار وفى التنزيل ورده غيره اى غير
السكاكى مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذى جعله السكاكى من

اللطائف مثل كقوله اى قول رؤبة ومهمه اى مفازة مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه و
نواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اى لون سمائه وهذا
معنى قوله اى لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفى
القلب من المبالغة ما ليس فى تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه
به لون الارض فى الغبرة والا اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر
من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام بمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن
ما يوهم عكس المقصود كقوله اى قول القطامى يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت من طينت السطح بالفدن السياعا اى الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع
وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن يستطاعا ولقائل ان
يقول انه يتضمن من المبالغة فى سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع
لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه
كالسياع بالنسبة الى الفدن والثانى ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل فى الرد كقوله
لم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام على انه حال من الضمير فى انصرفت
ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب
وصف الرأى والبصيرة بالقروح ووصف ___ الاقدام والاقتحام فى المعارك
بالجذوعة كما يقال اقدام غر ورأى مجرب فليس فى هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام
لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير
فى لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت لسئ الفئة ووجدته اى لم الف بهذه الصفة
بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات
يدل على انه جرح وتحدر منه الدم ولان فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم يعبأ اعلاما بان
الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر فى العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب
كذا فى الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اى جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى
لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تغيير النظم ودلالة الكلام على
اثبات الجرح له لا ينافى ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح
فى هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فلا نسب

ان يجعل

ان يجعل جذع البصير مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تأدية للمقصود والجواب المرضى ما
اشار اليه الامام المرزوقى وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير فى انصرفت وجذوع البصيرة عبارة
عن انه على بصيرته التى كان عليها اولا لم يعرض لذا به تدم فى الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد
عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى
ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم يبالوا بما ادوا منى وانا على بصيرتى الاولى لم
يبدلى فى الاقتحام ولا غلب فى اختيارى التطرف والانحراف بل قد صار اقدامى فى الحرب قارحا
لطول ممارستى وتكرر ممارستى

الباب الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر فى حذف المسند اليه وانما قال فى المسند اليه حذفه وفى المسند تركه رعاية
للطيفة وهو ان المسند اليه اقوى ركن فى الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى
المسند فحيث لم يذكر لفظا فكأنه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند
فانه ليس بهذه المثابة فى الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اى قول ضابى بن الحارث
البرجمى ومن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب فى الاساس الماء فى رحله اى فى
منزله ومأواه وقيار اسم فرسه لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة
وحذف المسند من الثانى والمعنى انى لغريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث فى
الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما
بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفى ارتفاع
قيار وجهان احدهما العطف على اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضى
الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما فى ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا
آخر والثانى ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه
وخبره ولا تشريك هنا فى عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر فى تقديم قيار
على خبر ان قصد التسوية بينهما فى التحسر على الاغتراب كأنه اثر فى غير ذوى العقول
ايضا بيان ذلك انه لو قيل انى غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار فى التأثر عن
الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها
على ان قيارا مع انه ليس من ذوى العقول قد ساوى العقلاء فى استحقاق الاخبار عنه
بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف فى قوله تعالى ان الذين

اشار اليه الامام البزدوي وهو ان جميع [illegible]

بيت

شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع

ولو شئت ان ابكي دماً لبكيته
عليه ولكن ساحة الصبر اوسع
واعددته ذخراً لكل ملمة
وسهم المنايا بالذخاير مولع

على ان قلنا معلوم انه ليس من ذوي العقول وقد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه

امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الاية وقال الصابئون مبتدا وهو مع خبره
المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون
التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان
والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض والراى مختلف هذا صريح فى ان المذكور خبر عن الثانى وخبر الاول محذوف على عكس
البيت السابق وكذا قوله رمانى بامر كنت منه ووالدى • بريئا ومن اجل الطوى رمانى • على ان
بريئا خبر لوالدى وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور
خبر كنت ووالدى مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقى فى قوله • فيا قبر معن
كيف واريت جوده • وقد كان منه البر والبحر مترعا • ان البحر مرفوع بالابتداء على تقدير التاخير
والمعنى كان البر منه مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام
المعطوف عليه لان هذا المبتداء فى نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف
من الثانى منصوبا اى كنت منه بريئا ووالدى ايضا بريئا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا
ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق
وعمرو اى عمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا
زيد اى موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد
فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر
بحسبه لا فى المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء فى
فاذا قيل هى للسببية التى يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل
للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب فالعامل فى اذا هو فاجات
فح يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف فح لا يكون مضافا الى الجملة وقال
المبرد اذا ظرف مكان فيجوز هو ان يكون خبر المبتدا اى فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها
اذا الشرطية لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب
وقوله اى قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا • السفر جمع سافر
كصحب وصاحب ومهلا اى بعدا وطولا اى ان لنا فى الدنيا حلولا ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا
والسفر الرفاق قد توغلوا فى المضى لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند

وهو هنا

وسو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعنى العقل
مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى بخوات ما الاوات ولذا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه
لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا ق عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او
لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعنى المحافظة على
الشعر والمص بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا ق وعليه ان محلا
يبنى على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبرات المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام
فافهم **وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزاين رحمة ربى** تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون
الاول وابدل من الضمير المتصل اعنى الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما
يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث
اذ المقصود من الايتان بهذا الظاهر تفسير المقدر ولو اظهرته لم تحتج اليه وانما صير اليه لان
لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتداء ولا تاكيد ايضا على ان
يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد
حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد ق صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما
يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون
بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدا والخبر يعنى كما
ان قولنا انا سعيت فى حاجتك وهو مبتداء وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه
مثله فى الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة
فعلية وليس بمبتداء بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح فى منا قضته فهو حجة عليه لا له
وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند **اى** فصبر جميل **اجمل و** حذف المسند
اليه اى **فامرى** صبر جميل ففى الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف
ما لو ذكر فانه يكون نصا فى احدهما والصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف
المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح لحصول الصبر له والاخبار
بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله وبانه فى الاصل من المصادر المنصوبة اى صبرت
صبرا جميلا وحمله على حذف المبتداء موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة
حالية على حذف المبتداء وليس على خصوص حذف الخبر اعنى اجمل قرينة لفظية ولا حالية

وفى هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فح لا يكون الحذف اصلا والقرينة ههنا انه اذا اصاب الانسان مكروه
فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويترجح حذف المبتدا
ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل فى المبتدا التعريف
فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا
صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى
ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اى لا تقولوا الهنا او فى الوجود آلهة ثلثة او ثلثة آلهة
فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اى مستوون فى استحقاق
العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد فى صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتداء
قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك
ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج الكلام عن الاتصال الى الانقطاع
وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين اعنى المسند اليه او المسند
وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك
ام عمرو عندك ام عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد
ام وهو ادل على الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى
الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على مفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين فى الفاعل
نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهى متصلة ويجوز مع عدم
التناسب بين معنيي الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة
كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
الله اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء
يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال
عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل
الاصطلاحى فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر منه فتقديره
مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدى هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من
اسم الفاعل وهو حاصل فى قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثمه
قيل الاولى انه مبتداء والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا

عن الفعل

عن الفعل وتقدير السؤال عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين
لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق كوقوع الكلام جوابا
عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه
فقال ضارع اي يبكيه ضارع ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور
يكفيه رايحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء
وتعليقه بيبكى المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط
الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقح يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال
المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب او قايع
ماله او يبكى المقدر اي يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل اليه
استحضارا لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل
مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر
على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد
اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند
اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين
اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا
في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال
ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير
فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة
الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون
الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذي بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل
وللمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه
بسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر
لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه

على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر
الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز **واما ذكره** اى ذكر المسند **فلما مر**
في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه
قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله ءانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم وغير ذلك **او ان**
يتعين كونه اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكر او ان يدل على قصد التعجب
من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو
ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم
للسامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر **واما افراده** اى جعل المسند غير جملة **فلكونه غير**
سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد
قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في
اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي
الحكم فحذف فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد
نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو
زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو
انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة
تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح
بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد
لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح حيث
عدل اليه المص لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند
اليه او بالانتفاء عنه فتوهم المص انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند
اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول
لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق
وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبرا للمبتدأ وظاهر

ايضا اى كما يشمل المسند الغير السببي

ابوه منطلق

انه لو يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتداء قد اسندت
اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كل بابه بان الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه
عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه
منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اريد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض
بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند
فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد
منطلق ابوه فعلي لخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق
بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف
زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم
منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه
ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه
لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه
تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم
اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم
يقل به ففي الجملة عبارة المص اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها
الكرم في التربستين وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين
واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين جملة ولم يحصل
التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل
في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني
مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال
الثالث وانما قيد الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به
لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضا حتا
لقسمين مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل
وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل ههنا ضائعا ولذا تركه المص ايضا ويدل على ما
ذكرنا انه بعدما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان قصد

٤٠

انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تأخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه فى ضابط الافراد
ذكر الفعلى وذكر التقوى فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيريهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن
العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام **والمراد بالسببى نحو زيد ابوه منطلق** لم يفسره لاشكاله
وتعسر ضبطه فكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه
جملة علقت على المبتداء بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه فى تلك الجملة فخرج نحو
زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتداء ليس بعائد ونحو زيد
قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد مررت به
وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتداء اعم من ان يكون قبل
دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببى هو مجموع
الجملة التى وقعت خبر مبتداء وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه
بانه ثابت للشئ الذى بنى عليه ذلك المسند اى جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوب التعلق
بغير ما بنى عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفى عنه بنوع ما او
يكون المسند فعلا يستدعى الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفى فيطلب تعليق ذلك المسند
على ما قبله بنوع اثبات او نفى لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد
ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدائه اعنى ابوه قد علق بزيد بالاثبات
له وزيد غير ما بنى منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتداء واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من
هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبنى على
شئ لما عرفت من تفسيره والثانى نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو
اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند
السببى قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند
وقد توهم بعضهم ان المسند السببى هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع
معطوف على قوله اذا كان فى قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهى اذا اريد تقوى الحكم و
اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا
وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا فى موضع الالتباس مع رعايته فى الاقرب الذى لا

البناس

٢ بانه يكون فاعلا او مبتداء

نحو زيد قام ابوه

الالتباس فيه اعنى قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي فى زيد
ابوه منطلق هو منطلق وفى عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما فى هذين المثالين
وقد يكون جملة كما فى قولنا زيد ابوه انطلق وليس فى كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب
ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان فى الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك
الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا فى جملة وقعت مسندا الى المبتدا
ويمكن ان يقال ان قوله هو ان يكون مضافا بحذف وفا هو الزمان وضميره هو عائد الى المسند السببي
او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او
وقت كون المسند السببي هو المأخوذ من مجموع كلامه و هو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما
كونه اى كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة اعنى الماضى وهو الزمان الذى قبل
زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء
من اواخر الماضى واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلى والحال ان
بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة فى الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة
فى الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة
واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذى هو
من لوازم الزمان الذى هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضى تجدد الكل
وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اى قول
طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ وهو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون
وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الى عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم شهر بذلك وعرف
يتوسم اى يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا يصدر منه النظر لحظة
فلحظة يعنى ان لى على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني لكافل بامرهم واما كونه اسما
فلافادة عدمهما اى عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض
تتعلق بذلك كما فى مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله
لا يألف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعنى
ان الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار
ان كان هو الاثبات المطلق فينبغى ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان

ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقد ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء
من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق
فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد
ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه
ممن له زيد قائم لا يقتضي سواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما
تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له
او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد
يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه
ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية
الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربيته اشار الى انه مستثنى من
الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند
حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك
زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته
على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني
تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود
في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم
يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم
الانتقال لانه الحالة التي انتقل اليها وهذا نوع اخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة لهذه
الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات
او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من
الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب
ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل
بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به
لا تعرف الا بعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك
التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول

ونحو

١٤٠

ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام
بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرًا فالجملة خبرية
نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك
زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية
مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند
الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعًا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء
كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح
العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اى نظرا الى
ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية
وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط
لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزء من الشرطية
مقدمًا او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال
بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل للصدق
والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم
ذلك في الجزاء لان قولك اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك والتحقيق
في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا
قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية فالنهار محكوم عليه وموجود
محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس فظاهر
ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم
بثبوت الوجود للنهار للخارج وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم
به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم
وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها
تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان
تأليفا خبريا ولم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية
الا يرى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار